أثر خصائص جودة لجان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية "دراسة تطبيقية"

د/ سامح محمد لطفي سعودي[١]

ملخص البحث:

إستهدفت الدراسة بحث تأثير خصائص جودة لجان المراجعة على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتحليل القوائم المالية لعدد ٢٥ شركة المسجلة بسوق الاوراق المالية المصرية ، حيث، قام الباحث بتطوير نموذج رياضي ليمثل العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة والتي تتمثل في خصائص جودة لجان المراجعة ومجموعة من المتغيرات الضابطة إسِتُخِدمَتْ لضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ،وذلك على النحو التالي:

$MTB_{it} = \beta0 + \beta1$ (C Independence) + $\beta2$ (C Experience)+ $\beta3$ (C Size)+ $\beta4$ (C Meetings) + $\beta5$ (F Size) + $\beta6$(Intensive) + $\beta7$ (Leverage) + $\beta8$ (Audtsize)+ εit

حيث:

MTB_{it} : مستوى التحفظ المحاسبي للشركة I في السنة t

(β0):قيمة الثابت وتعبر عن ممارسات التحفظ المحاسبي التي لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة ومتغيرات

(β1-β4): معاملات الإنحدار لخصائص جودة لجان المراجعة.

(β5-β8): معاملات الإنحدار لمتغيرات الرقابة.

(εit): بند الخطأ العشوائي .

وقد انتهت الدراسة الي وجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين كلٍ من إستقلالية لجنة المراجعة، الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة وبين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ، كما ثبت وجود علاقة تأثير معنوية بين نسبة المديونية مُعَبراً عنها بالرافعة المالية وبين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، لم يثبت وجود علاقة تأثير معنوية بين مستوى التحفظ بالتقارير المالية وبين كل من حجم الشركة ، كثافة رأس المال ،وحجم مكتب المراجعة.

الكلمات المفتاحية : مستوى التحفظ المحاسبي – خصائص لجان المراجعة– قياس التحفظ المحاسبي

[١] مدرس بقسم المحاسبة بالأكاديمية الحديثة للإدارة وتكنولوجيا المعلومات
E-mail:Dr.soudy@yahoo.com

The impact of quality of audit committees properties Upon the enhancement of the level of accounting Conservatism in financial reporting "An Empirical Study"

Abstract

The study aimed to investigate the effect of the quality of audit committees properties to improve the level of accounting Conservatism in financial reports

To achieve this goal, the author analyzed the financial statements of 25 companies recorded on the Egyptian securities market. Also, the author developed a mathematical model to represent the relationship between the level of accounting Conservatism as the dependent variable and, the quality of audit committees properties as independent variables. In addition to these control variables were used to adjust the relationship between the dependent variable and the independent variables, as follows:

$MTB_{it} = \beta 0 + \beta 1$ (C Independence) + $\beta 2$ (C Experience)+ $\beta 3$ (C Size)+ $\beta 4$ (C Meetings) + $\beta 5$ (F Size) + $\beta 6$(Intensive) + $\beta 7$ (Leverage) + $\beta 8$ (Audtsize)+ εit

$MTB_{it:}$ The level of accounting Conservatism for the company I in year t

(β0): Fixed value , reflect the accounting practices of the Conservatism, which is not affected by dependent variables and independent variable,

(β1-β4): Regression Coefficients of the quality of audit committees properties .

(β5-β8): Regression Coefficients of the control variables.

(εit): Random error item.

The study found that, there was significant positive relationship between each of the audit committee properties, financial or accounting expertise for the members of the audit committee, the size of the Audit Committee and the level of accounting Conservatism in financial reporting. Also it was shown a significant relationship between the debt ratio and the level of accounting Conservatism in the financial reports, it doesn't prove any existence of a significant effect relationship between the Conservatism level of financial reports and the firm's size, capital intensity, and the size of the audit firm.

Key words: Level of accounting Conservatism - properties of the Audit Committees – measuring of the accounting Conservatism

مشكلة الدراسة

ارتبطت الحاجة إلى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بظهور نظرية الوكالة وانفصال الملكية عن الإدارة والتي أدت إلى زيادة حدة تعارض المصالح بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة (أبو الخير، ٢٠٠٨) ،حيث سعت الادارة إلى إظهار نتائج أعمال الشركة بشكل ايجابي لتعظيم منافعها الذاتية علي حساب باقي الأطراف خاصةً حملة الأسهم والدائنين ، وقد نتج عن هذا التعارض في المصالح إلى عدم تماثل معلومات بين الإدارة والأطراف الأخرى، الأمر الذي يضع إحتمال لاستخدام الإدارة عدم تماثل المعلومات هذا لتحويل الثروة من طرف إلى آخر من خلال إختيار السياسات المحاسبية التي يعد التحفظ المحاسبي أحدها ، حيث تقضي هذه السياسة بضرورة تبنى المحاسب لوجهة نظر متحفظة عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة في معالجة الأصول والالتزامات، والمصروفات والإيرادات من حيث الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للالتزامات والمصروفات (إلهامي، ١٩٨٠– راضي ،١٩٩٩).

قد أثارت سياسة التحفظ المحاسبي جدلاً واسعاً بين الممارسين والأكاديميين في مجال المحاسبة ، بين مؤيدٍ ومعارض، حيث يرى (Ball.,et al ,2008) أن هذه السياسة تَحِدْ من جودة التقارير المالية نتيجة لإفتقاد المعلومات المحاسبية للمصداقية اللازمة لاتخاذ القرار من قبل مستخدمي هذه التقارير، كما أنها تساعد على تكوين إحتياطيات سرية ناتجة عن ترحيل بعض المصروفات لفترات قادمة، في حين يرى (La Fond & Watts. 2008) أن للتحفظ المحاسبي العديد من المنافع منها زيادة فاعلية التعاقدات التي يتم إبرامها بين الأطراف المختلفة ذوى المصالح المتعارضة في الشركة وأهمها عقود المديونية وعقود الحوافز الإدارية وما يترتب على ذلك من التخفيف من مشاكل الوكالة بين تلك الأطراف، بالإضافة الي أن التحفظ المحاسبي يُسِهم في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات.

من ناحية أخرى فقد أدى إنهيار عدد من الشركات الأمريكية عام ٢٠٠١ وحدوث خسائر هائلة لأصحاب المصالح في تلك الشركات إلى زيادة الاهتمام بآليات حوكمة الشركات خاصة بعد ظهور قانون Sarbanes Oxley- Act(SOX),2002 في الولايات المتحدة الأمريكية لتفعيل هذه الآليات (عبيد، ٢٠١٠) ،وكانت لجان المراجعة أحد أهم هذه الآليات التي تلعب دوراً حيوياً في ضمان جودة التقارير المالية ، وفي الحد من بعض الممارسات الإنتهازية التي يمكن ان تقوم بها إدارة تلك الشركات ومنها ممارسات إدارة الأرباح وغيرها من الممارسات الأخرى، ومن ثَم تلعب لجان المراجعة دوراً فعالاً في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية .

وبناءً عليه فان القضية البحثية التي تتصدى لها هذه الدراسة تتمثل في بحث تأثير خصائص جودة لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات والتي تتمثل في الاستقلالية وتوافر الخبرة المالية او المحاسبية بالإضافة لحجم اللجنة ودورية إجتماعاتها، على تبني السياسات المحاسبية المتحفظة.

ومن ثم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل يؤثر إستقلالية لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية

- هل تؤثر الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية
- هل يؤثر حجم لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية
- هل يؤثر عدد الإجتماعات الدورية للجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في بحث تأثير خصائص جودة لجان المراجعة على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة وتحليل تأثير إستقلالية لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية
- دراسة وتحليل تأثير الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية
- دراسة وتحليل تأثير حجم لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية
- دراسة وتحليل تأثير عدد الإجتماعات الدورية للجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من أهمية القضية البحثية التي تتناولها والتي تتعلق بتعزيز التحفظ المحاسبي ،كما انها إمداداً للأدبيات التي إهتمت بدراسة وتحليل ابعاد التحفظ المحاسبي في التقارير المالية والتي أوصت بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول تأثير خصائص جودة لجان المراجعة على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية .

من ناحية أخرى تساهم الدراسة في تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية كأحد محددات جودة التقارير المالية ومن ثم تعزيز الثقة بالتقارير المالية المنشورة ، بالإضافة بيان الدور الهام الذي تلعبه لجان المراجعة في اتباع السياسات والأساليب المحاسبية المتحفظة وتأثير خصائص جودة تلك اللجان على تعزير مستوى التحفظ المحاسبي .

حدود الدراسة :

تتناول الدراسة بصورة أساسية تأثر خصائص جودة لجان المراجعة في شركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق تداول الأوراق المالية على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لهذه الشركات ، ومن ثم لن تتطرق البحث الى دراسة تأثير خصائص جودة لجان المراجعة في شركات المساهمة غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية أو شركات قطاع الأعمال العام ،وكذا البنوك وشركات التأمين والخدمات المالية.

منهج وأسلوب الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وإختبار فروضها، تم الإعتماد على كل من:

- **المنهج الاستقرائي** :الذي تم على أساسه تحليل واستقراء أهم الدراسات والبحوث المتعلقة بالتحفظ المحاسبي في التقارير المالية وخصائص لجان المراجعة .
- **المنهج الارتباطي** :والذي تم من خلاله الربط بين خصائص جودة لجان المراجعة كإستقلالية لجنة المراجعة ، توافر الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضائها ، عدد مرات إجتماعها ، وحجمها وبين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية

تنظيم الدراسة

في اطار القضية البحثية التي تطرحها الدراسة وتحقيقاً لأهدافها فقد تم تقسيم المتبقي من الدراسة إلى خمسة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: عرض نتائج الأدبيات ذات الصلة وبناء فروض الدراسة

المحور الثاني: الاطار الفكري للتحفظ المحاسبي.

المحور الثالث: الاطار الفكري للجان المراجعة وخصائصها

المحور الرابع: الدراسة التطبيقية

المحور الخامس: النتائج والتوصيات

المحور الاول: عرض نتائج الأدبيات ذات الصلة وبناء فروض الدراسة

لقد حظي التحفظ المحاسبي باهتمام العديد من الباحثين بسبب اهمية المؤشرات التي يعطيها قياسه لكل من جودة الارباح وجودة الافصاح المحاسبي ، ومن ثم فقد قدم الأدب المحاسبي العديد من الأدبيات التي تناولت مختلف جوانب التحفظ المحاسبي سواء المتعلقة بدوافعه ، أو الآثار الاقتصادية لهُ ، أو كيفية قياسه ، أو علاقته بحوكمة الشركات .

وفي ضوء الهدف من البحث ولغرض بناء فروضه سوف يتم استعراض نتائج الأدبيات السابقة بصورة موجزة مع التركيز على الادبيات التي تناولت تأثير آليات حوكمة الشركات بصفة عامة و لجان المراجعة بصفة خاصة علي تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي.

فاذا نظراً الي دوافع التحفظ المحاسبي سوف نجد أن الأدب المحاسبي قد قدم منذ دراسة (Watts,2003) عدداً من الدوافع لزيادة الطلب على التحفظ المحاسبي كان من أهمها التعاقدات التي تتم بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة في الشركة مثل عقود المديونية وعقود حوافز الإدارة بالإضافة المسئولية القانونية ، فبالنسبة لعقود المديونية إنتهت العديد من هذه الادبيات إلى أن من أهم دوافع التحفظ المحاسبي هو زيادة كفاءة عقود المديونية من خلال زيادة قدرة المعلومات المحاسبية التنبؤية (Watts,2003-Ball et al ,2005- Ball&Shivakumar,2205- Ball et al,2008- Zhang 2008-) ، وعلى العكس يرى (Gigler alet,2009) ان التحفظ المحاسبي يقلل من كفاءة عقود الدين لأنه يعمل على تغيير محتوى المعلومات المحاسبية

ويقلل من قدرتها التنبؤية، في حين أكد (السهلي،٢٠٠٩) إلى عدم وجود تأثير معنوي للمديونية على التحفظ المحاسبي ، أما بالنسبة لعقود حوافز الإدارة فقد أكد كل من (Kwon,2005 وأبو الخير ٢٠٠٨) على أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي تؤدي إلى زيادة كفاءة عقود الإدارة من خلال الحد من دوافع الإدارة للقيام بتصرفات إنتهازية بغرض زيادة الربح في الأجل القصير لزيادة الحوافز التي يمكن ان تحصل عليها ، وبالنسبة للدوافع القانونية أكد (Qiang, 2007) ان التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة المسئولية القانونية تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي ، و اتفق مع هذا الرأي كل من (Chung & Wynn, 2008) و(شتيوي،٢٠١٠) حيث أكدوا على أن مخاطر الدعاوى القضائية تدفع الشركات الى زيادة درجة التحفظ المحاسبي .

وتناول جانب آخر من الدراسات الآثار الاقتصادية للتحفظ المحاسبي ، حيث أكد (Mason,2004) على ان زيادة درجة التحفظ المحاسبي تؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي الإضافي لأرباح الإستحقاق مقارنة مع صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية مما يعني أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي تؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الأرباح المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية ، وكذلك يرى (Beja& Weiss, 2006) ان التحفظ المحاسبي يزيد من منفعة المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها القوائم المالية ،أما بالنسبة تأثير التحفظ المحاسبي على القرارات الاستثمارية فيرى (Choi et al 2006) ان التحفظ المحاسبي له لتأثيراً سلباً على القرارات الإستثمارية التي يتخذها المستثمرون في سوق الأوراق المالية ، بسبب ما يؤديه التحفظ من إنخفاض القيمة الدفترية لحقوق الملكية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة السهم ،في حين يرى (Xu et al, 2012) ان التحفظ الحاسبي يلعب دوراً هاماً في زيادة كفاءة القرارات الإستثمارية وذلك نظراً لأن التحفظ المحاسبي يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين من خارج الشركة ويخفض تكلفة كل من رأس المال والوكالة ، ويرى (Lee,2011) أن الشركات التي تستخدم مستويات مرتفعة من التحفظ تعاني من إنخفاض المرونة المالية عند إدارة السيولة وعند إتخاذ القرارات الخاصة بإصدار حق الملكية أو الديون ، وقاما (Artiach &Clarkson,2013) بإختبار العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي وتكلفة حق الملكية وإنتهت إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وبين تكلفة حق الملكية ،وأظهرت دراسة (Chen &Zhu,2013) أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض تكلفة الديون الطويلة الأجل .

وقد تناول جانب من الدراسات تأثير حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي، حيث تسأل (Rahimah et al., 2010) عن إمكانية إعتبار التحفظ المحاسبي أحد آيات حوكمة الشركات والتي من شأنها تقليل مشاكل الوكالة ؟ ، حيث إنتهى إلى أنهُ لايمكن اعتبار التحفظ المحاسبي أداة فعالة للحوكمة إذا تم إدارته من خلال سيطرة كبار المساهمين ، وقام (Lobo, et al ,2008) بإختبار تأثير كلاً من معدلات النمو في الشركة وآليات الحوكمة بها على مستوى التحفظ المحاسبي ، وقد إنتهى الي أن الشركات الأقل نمواً تكون أكثر تحفظا في القوائم المالية من الشركات الأكثر نمواً ، كما أن الشركات التي تتصف بدرجة عالية من الحوكمة تكون مساحة الإختيار المحاسبي أمامها ضيقة ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى مزيد من التحفظ في القوائم المالية لهذه الشركات، وقاما (Ahmed & Duellman ,2007) ، بإختبار تأثير خصائص مجلس الادارة كأحد آليات حوكمة الشركات على التحفظ

المحاسبي، حيث توصلا إلى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الأعضاء التنفيذيين والتحفظ المحاسبي بينما يرتبط التحفظ بعلاقة طردية بنسبة ملكية الأعضاء الخارجيين في أسهم الشركة وهذا يعنى أن انفصال الملكية عن الإدارة يترتب عليه انخفاض مستوى التحفظ في القوائم المالية ، وبالمثل توصل (كساب، ٢٠١١) الي وجود علاقة إيجابية بين نسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين ودرجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، كما أشار (Stergios et al.,2013) الي ان هناك علاقة ايجابية بين إستقلالية مجلس الإدارة وبين زيادة درجة التحفظ المحاسبي ، واكد كل من (Lau & Wright,2009) و(Laux&Laux,2009) و(صالح،٢٠١٠) و(شاهين،٢٠١١) ان كبر حجم مجلس الإدارة يكون اكثر فاعلية في مراقبة ومتابعة إدارة الشركة، ومن ثم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة واستخدام سياسات محاسبية متحفظة ، وقد انتهى (Carcello et al., 2002) إلى وجود علاقة طردية بين عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ومستوى الرقابة لأداء الشركة الامر الذي ينعكس على تبني سياسات محاسبية متحفظة ، وقاما (Abor &Biekpe,2007) بإختبار تأثير هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي ، حيث توصلا إلي أن زيادة الملكية الادارية تؤدي إلى تبني المديرين للسياسات المحاسبية المتحفظة لتحسين قيمة أسهم الشركة وكسب ثقة المستثمرين ، وقد توصل إلى نفس النتائج كل من (Al-Fayoumi et al.,2010) و(عفيفي، ٢٠١١) من حيث وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية وجَودة الأرباح بسبب تطبيق سياسات محاسبية متحفظة ،في حين أكد كل من (عبيد، ٢٠١٠) أن زيادة نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار في أسهم الشركات يرتبط معنوياً مع زيادة درجة التحفظ المحاسبي ، وبالمثل أكد كل من (عبيد ،٢٠١٣) و (Ramalingegowda & Yu, 2012) أن زيادة نسبة الملكية المؤسسية في هيكل ملكية الشركات يؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي نظرا للدور الذي تؤديه هذه المؤسسات لتفعيل آليات حوكمة الشركات وفي الرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية، وبالنسبة لتأثير الملكية العائلية فقد أكد (Chau &Gary,2010) أن زيادة الملكية العائلية تؤدي زيادة درجة التحفظ المحاسبي لتحقيق درجة عالية من الإفصاح الإختياري ، وعلى العكس أكد(راجحة ،٢٠١٠) على ان الملكية العائلية لها تأثير سلبي على أداء المصارف الاردنية فيما يتعلق بجَودة الارباح، أما (يوسف،٢٠١٢) فقد أكد عدم وجود تأثير للملكية العائلية على إختيار السياسات المحاسبية المتحفظة .

وبالنسبة لتأثير لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي فقد أشارت هيئة التقرير المالي (FRC,2008) إلي إن تفعيل دور لجان المراجعة يدفع إلى تطبيق أساليب محاسبية متحفظة حيث انها تقوم بمراقبة سلوك الإدارة للتأكد من إختيار السياسات والطرق المحاسبية التي تؤدى إلى تعظيم منفعة حملة الأسهم ، وقام (Keung et al,2007) ببحث دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، وقد خَلُصَ الى أن لجنة المراجعة تُساهم بدور محوري في تفعيل حوكمة الشركات، وبالمثل قام (Larry et al 2007) بتحليل دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وعلاقتها كآلية هامة بآليات الحوكمة الأخرى ، حيث انتهى إلى لجنة المراجعة تلعب دوراً فعالاً في تفعيل حوكمة الشركات، مع التأكيد على أهمية معايير إختيار أعضاء اللجنة وضوابط عملها ، وأشار (الرحيلي، ٢٠٠٨) إلى أن لجان المراجعة في الشركات المساهمة تلعب دورا هاماً في الحوكمة بإعتبارها حلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة، كما أكد كل من (هاشم،٢٠١٠) و

(السهلي،٢٠١٠) و (Isabel,et al., 2012) إلى ان لجان المراجعة تلعب دوراً هماً في إستخدام أساليب محاسبية متحفظة من خلال تفعيل دور المراجعة الداخلية ودعم إستقلال المراجع الداخلي ، كما أكد (الشمري ،٢٠١٠) و(Jean&Haitao,2012) أن لجان المراجعة تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وعمليات إدارة الأرباح.

ومن جهة أخرى اهتم العديد من الباحثين بدراسة الخصائص التي يجب توافرها في لجان المراجعة للقيام بدورها بفاعلية ، حيث قام (Carcello & Neal, 2003 - Turely & zaman, 2004) بدراسة تشكيل لجان المراجعة وكيفية إختيار أعضائها حيث إنتهوا إلى ضرورة ان يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء اللجنة لا يقل عن ثلاثة أعضاء ، دون تحديد الحد الأقصى لعددهم على أن يكون معظم أعضاء لجنة المراجعة من المديرين غير التنفيذيين، وأن يكون هناك أعضاء من خارج الشركة، حتى يمكن أن يتمتع هؤلاء الأعضاء بالإستقلال اللازم لممارسة دورهم ، مع ضرورة توافر الخبرة اللازمة في مجالات المالية والمحاسبية والمراجعية لبعض أعضاء اللجنة ، وأشار (Collier & Zaman,2005) إلى أهمية كل من خاصية الإستقلال والخبرة كمعايير يمكن الإعتماد عليها في الحكم على أداء لجان المراجعة ، وقام (Carcello et al ., 2006) ببحث مدى التزام الشركات الأمريكية بقانون Sarbanes –Oxleyوالذي يتطلب ضرورة الإفصاح عن وجود خبير في الأمور المالية ضمن أعضاء لجنة المراجعة، حيث انتهى إلى أن جميع الشركات المقيدة في سوق الاوراق المالية تَقَيدتْ بهذا المطلب شَكلياً حيث كان الإفصاح عن خبرة اعضاء اللجنة كان محدوداً، حيث تبين قلة وجود المؤهلين في المحاسبة والتمويل ضمن أعضاء لجان المراجعة ، وأشار (Chan & Li , 2008) إلى ان وجود خبير مالي ضمن أعضاء لجنة المراجعة يزيد من قيمة الشركة حوالي خمس مرات عن تلك الشركات التي لا تضم مثل هذا النوع من الخبراء الماليين ضمن أعضاء لجنة المراجعة ، وقد اكد (Krishnan & Visvanathan, 2008) أن توافر الخبرة المالية أو المحاسبية في عضو على الأقل من أعضاء اللجنة يؤدى إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي، لأنها تمكن لجنة المراجعة من ممارسة دور رقابي أكثر فاعلية ، وانتهى (سامي ،٢٠٠٩) إلى ضرورة ان تضم لجنة المراجعة كافة التخصصات لقيام اللجنة بمهامها بفاعلية لتأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية و الحفاظ على حقوق المساهمين ، وأشار (Peter&Julie,2009) إلى وجود علاقة طردية بين إستقلال لجنة المراجعة وعدد مرات إنعقادها والتحسن في ربحية الشركة ، وقد اكد(Jean&Haitao,2012) أن لجنة المراجعة تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح والغش المحاسبي، حيث أشار إلى أن إحتمالية غش القوائم المالية يرتبط عكسيا بكل من إستقلالية لجنة المراجعة، وعدد مرات انعقاد لجنة المراجعة ، وخبرة أعضائها.

بناء على ما تقدم يتبين لنا أن معظم الدراسات السابقة أجمعت على أهمية التحفظ المحاسبي كوسيلة لكبح جماح إدارة الشركة في تبني سياسات وأساليب محاسبية مندفعة او مغامرة بغرض تحقيق منافع ذاتية على حساب مصالح الأطراف الأخرى وخاصةً المساهمين (Masom,2004–Beja&Weiss,2006-La Fvond,2008) ، ومن ثم فقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة كيفية تحسين مستوى التحفظ المحاسبي ، حيث أكد كل من (Mason,2004- Weiss,2006) إلى أن زيادة فاعلية آليات الحوكمة يترتب عليه تحسين مستوى التحفظ المحاسبي ، وقام كل من (صالح ،٢٠١٠– شاهين ٢٠١١– Stergios et al.,2013) بدراسة تأثير هيكل

الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي ، كما تناول (Keung et al,2007–الرحيلي ،٢٠٠٨) الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تبني السياسات والأساليب المحاسبية المتحفظة من خلال تفعيل دور المراجعة الداخلية ودعم إستقلال المراجع الخارجي، وارتباطاً بهذا الجانب من الدراسات تناول عدد من الباحثين (Chan & Li , 2008- سامي ، ٢٠٠٩) اهم الخصائص الواجب توافرها في لجان المراجعة حتى تقوم بالدور الذي كونت من اجله ، حيث إنتهوا الي ان اهم تلك الخصائص تمثل في الإستقلال ، والخبرة، والكفاءة العلمية، وعدد مرات إجتماع اللجنة، وحجمها.

ومن ثم تعتبر هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي إهتمت بدراسة وتحليل ابعاد للتحفظ المحاسبي ،حيت تتناول تأثير خصائص جودة لجان المراجعة المتمثلة في استقلال اللجنة وخبره أعضائها وحجمها وعدد اجتماعاتها على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية .

وفي ضوء القضية البحثية التي تتناولها الدراسة والمتمثلة في تأثير خصائص لجان المراجعة على تعزيز التحفظ المحاسبي ،واتساقاً مع أهدافه وتأسيساً على نتائج الدراسات السابقة فقد تم صياغة فروض الدراسة كما يلي :

الفرض الأول : توجد علاقة ارتباط معنوية بين إستقلالية لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية

الفرض الثاني : توجد علاقة ارتباط معنوية بين الخبرة المالية أوالمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

الفرض الثالث : توجد علاقة ارتباط معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

الفرض الرابع : توجد علاقة ارتباط معنوية بين عدد الإجتماعات الدورية للجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

المحور الثاني: الإطار الفكري للتحفظ المحاسبي

مفهوم التحفظ المحاسبي:

على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه التحفظ المحاسبي في واقع الممارسة المحاسبية ، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق علية في الأدب المحاسبي لمفهوم التحفظ المحاسبي (Guay &Verrecchia,2007) ، حيث عرف (Givoly& Hayn,2000) التحفظ المحاسبي بأنه إختيار للسياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض صافي الدخل بتأخير الإعتراف بالإيرادات الي ان يتم تحققها ،ويرى (Watts,2003) ان التحفظ المحاسبي يأخذ في الحسبان الإنخفاض المتوقع في الدخل او الأصول قبل تحققها ،ويؤجل الإعتراف بحدوث الزيادة فيهما لحين تحققها بالفعل، وأشار(ياسين،٢٠٠٨) إلى ان التحفظ المحاسبي يعني انه يجب التقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات قدر الإمكان والقيم الاعلى للالتزامات والمصروفات وتأجيل الإعتراف بالإيرادات ، وأخيراً يرى (ابو الخير ،٢٠٠٨) أن التحفظ المحاسبي يعنى الأخذ بالمفهوم او القاعدة الأكثر تحفظاً بما يؤثر سلباً على صافي الأصول ، ويرى الباحث ان التحفظ المحاسبي يمثل إختيار للطرق والأساليب المحاسبية التي اتاحت المعايير المحاسبية استخدامها

بحيث يتم الإعتراف بكافة الخسائر والأعباء المحتملة وتأجيل الإعتراف بالأرباح والإيرادات إلى حين تحقيقها فعلاً، الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن القيمة السوقية وكذلك إنخفاض قيمة الأصول والربح المحاسبي.

مبررات التحفظ المحاسبي:

من الناحية التاريخية تُرجع بعض الدراسات ظهور التحفظ في الممارسة المحاسبية إلى أزمة الكساد عام ١٩٢٩ والآثار التي نتجت عنها (Basu,1997) ،حيث ظهرت الحاجة إلى التحفظ المحاسبي لحماية المحاسب من مخاطر التقاضي الناتجة عن الدعاوى القضائية ،التي قد تُرفع ضده نتيجة المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات أثر إفلاس كثير من الشركات أثناء تلك الأزمة (القاضي & حمدان ٢٠٠٤)، ويرى (Watts,2003) ان هناك أربعة مبررات لظهور التحفظ المحاسبي تتمثل في :

- **مبررات تعاقدية:** حيث يعُد التحفظ المحاسبي وسيلة لتقليل السلوك النفعي للإدارة عند التقرير عن الارقام المحاسبية المستخدمة في العمليات التعاقدية بين أطراف مختلفة ذات مصالح متعارضة (عبيد ،٢٠١٠)
- **مبررات قضائية:** حيث ان المبالغة في تقييم صافي الأصول والإيرادات تزيد من تكاليف التقاضي مقارنة بتقييمهما باقل مما يجب ، ومن ثم يكون لدى الإدارة دافع نحو التقرير عن قيم متحفظة لصافي الأصول والإيرادات (شتيوي،٢٠١٠)
- **مبررات ضريبية:** حيث يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تقليل صافي الربح من خلال تأجيل الإعتراف بالإيرادات وتعجيل الإعتراف بالمصروفات ومن ثم تقليل الالتزامات الضريبية (Watts,2003)
- **مبررات تنظيمية:** حيث ان لتنظيم الاسواق المالية والتعاملات المالية ، ووضع المعايير المحاسبية أثر مباشر على تبني السياسات والاساليب المحاسبية المتحفظة ، حيث قد يواجه المسؤولين عن تنظيم تلك الاسواق، وكذا واضعو السياسات والمعايير المحاسبية إنتقادات حادة إذا كانت تلك المعايير والسياسات تؤدي إلى المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات ومن ثم يشكل هذا دافعاً لتبني السياسات المتحفظة.

قياس التحفظ المحاسبي:

١- نموذج قياس الوقت غير المتماثل

حيث قام Basu سنة ١٩٩٧ بوضع مقياس للتحفظ المحاسبي (Basu,1997) من خلال قياس السرعة التي يعكس بها الربح المحاسبي الأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة بإقامة علاقة إنحدار بين الربح السنوي وعوائد الأسهم حيث يمثل الربح المحاسبي المتغير التابع وعوائد الأسهم المتغير المستقل مع إعتبار العوائد الموجبة أو السالبة للاسهم مقياساً للأخبار الجيدة أو السيئة ، وقد تنبأ Basu بأن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح نفس الفترة، بينما تنعكس عوائد الأسهم الموجبة بشكل غير كامل في نفس الفترة (ياسين، ٢٠٠٨)، وقد قام (Shroff et al, 2007) بإدخال تعديل على نموذج Basu وذلك بالإعتماد على الأحداث الهامة فقط والتي تم تحديدها باي تغير موجب أو سالب في عوائد الأسهم خلال السنة بأكثر من ١٠% وربط هذه التغيرات مع الربح المحاسبي خلال الثلاث أيام التي تحيط بهذا الحدث.

٢– نموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أو القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية

وقاما (Beaver &Ryan,2000) بقياس التحفظ المحاسبي من خلال نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحق الملكية ويُعِرَفْ هذا النموذج بمقياس صافي الأصول حيث تُستَخَدمْ نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم الشركة بمقارنة قيمتهُ الدفترية بقيمتهُ السوقية (حمدان، ٢٠١٢)، وقد أشارت عدة دراسات، (Givoly & Hayn, 2000; Hamdan, 2011) إلى أن زيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية عن الواحد خلال فترة زمنية، فإن هذا يُشِير إلى إستخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة نحو الإعتراف بالأرباح وبالقيم الأعلى للأصول، فالتحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية؛ بمعنى أن الشركة تُقَيمْ بأقل مما يجب.

٣– نموذج المستحقات السالبة:

وقاما (Givoly& Hayn ,2000) بقياس التحفظ المحاسبي من خلال الربح المحاسبي المحسوب على أساس الإستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية حيث أن ظهور المستحقات بقيمة سالبة خلال فترة زمنية يُشِير إلى إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، بمعنى آخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح الشركة المُعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها، ويتم حساب المستحقات غير التشغيلية عن طريق طرح المستحقات التشغيلية من إجمإلى المستحقات، وتحسب إجمالي المستحقات عن طريق طرح صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية من صافي الربح قبل الإهلاك وتُحِسِبْ المستحقات التشغيلية باستخدام مدخل الميزانية وبطريقة مشابهة لإحتساب المستحقات التشغيلية .

٤– نموذج الإحتياطيات المستترة

ويهدف هذا النموذج الى قياس تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، حيث قام (Zhang,2008) بقياس التحفظ المحاسبي من خلال حساب نسبة الإحتياطي السري إلى صافي الأصول التشغيلية (net operating assets) ، و إرتفاع هذه النسبة يعني زيادة درجة التحفظ المحاسبي على إعتبار أن الإحتياطيات المستترة تتكون عن طريق تبني إدارة الشركة لسياسات محاسبية متحفظة تخفض الربح (ياسين،٢٠٠٨)

المحور الثالث: الإطار الفكري للجان المراجعة وخصائصها

مفهوم لجان المراجعة :

تعتبر لجان المراجعة من المفاهيم التي تحظى بإهتمام العديد من الباحثين والمنظمات المهنية ، نتيجة وجود بعض الضغوط التي تمارسها إدارة الشركات على المراجع الخارجي مما يؤثر سلباً على إستقلالهُ وحيادهُ خاصة إذا كانت الإدارة تملك سلطة تحديد أتعابهُ وسلطة عزلهُ (علي وشحاته، ٢٠٠٧)، وقد أوصت العديد من المنظمات المهنية في هذا المجال بضرورة العمل على إنشاء لجان المراجعة في شركات المساهمة لما يمكن أن تؤديه من دور هام ومؤثر في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح، الأمر الذي أدى إلى قيام العديد من الدول إلى إصدار التشريعات المُلزمة لوجود مثل هذه اللجان داخل الشركات بغرض زيادة مصداقية وموثوقية التقارير

المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، ودعم استقلال المراجع الخارجي، وتحسين جودة الرقابة الداخلية، وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة

وتتأثر التعريفات المتعلقة بلجان المراجعة بالغرض من إنشائها وطبيعة عملها أو طريقة تشكيلها والمهام والمسئوليات الموكلة إليها ،فعرفها (Arens,et al 2010)بأنها عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسئولة عن المحافظة على إستقلالية المراجع الخارجي عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين، .وعرفها (Andrew &Goddard,2000)بأنها عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين– في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل– بحيث يمتلك أحد أعضائها على الأقل خلفية مالية أو محاسبية، وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهام عديدة أهمها مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، ومراجعة تعيين المراجع الخارجي، ومراجعة خطة ونتائج المراجعة ، وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، وعرفها قانون (Sarbanes-Oxley) في عام ٢٠٠٢ بانها لجنة يتم تكوينها من أعضاء مجلس الإدارة تهدف إلى تحقيق الرقابة على التقارير المالية ومراجعتها (Sox Act,2002) ،ويرى (Dezoort et al 2003) ان لجنة المراجعة هي اللجنة التي تتكون من أعضاء مؤهلين ولديها السلطة والصلاحيات الكاملة التي تكفل حماية حقوق المساهمين من خلال تأكيد الثقة والاعتمادية على التقارير المالية والضوابط الرقابية وإدارة المخاطر، وعرفها (حماد ،٢٠٠٥) بأنها لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة، وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الكفاءة والخبرة، وتجتمع معظم لجان المراجعة كل ربع سنة، ويجب أن يكون لها خط اتصال مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي، وتهتم بوضع رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ حوكمة الشركات، والقيام بمهمة الرقابة والمراجعة والمساءلة ، وقد عرفها (الذنيبات، ٢٠٠٦) بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في الشركة، وأن الهدف الأساسي من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة المراجعة وزيادة مساءلة الإدارة، وعَرفْ (خليل، ٢٠٠٦) لجنة المراجعة بانها إحدى لجان مجلس الإدارة الفرعية والتي تتمتع بالقدر الكافي من الإستقلال والكفاءة والخبرة التي تؤهلهم للقيام بالمهام المختلفة وتساعد على تحقيق الاتصال بين الفئات المختلفة ذات المصالح المتعارضة بالشركة وتدعيم الثقة في الإفصاح المحاسبي، وعَرَفها (وديع ،٢٠١٠) بانها لجنة فرعية يقوم بتشكيلها مجلس إدارة الشركة وتتكون بشكل أساسي من بعض أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين ، وتهدف إلى زيادة تدعيم الثقة في التقارير المالية للشركة والعمل على تحسينها ويقتصر دورها على تقديم توصياتها لمجلس الإدارة من خلال تقارير دورية ،وليس لديها سلطة اتخاذ القرار ، وكذا مساعدة مجلس الإدارة واحكام الرقابة على أداء المديرين وزيادة كفاءة وفعالية أداء الشركة الأمر الذي يساعد على تطبيق قواعد وآليات الحوكمة بكفاءة ، وعرفها(الشمري ٢٠١١) بأنها أحدى لجان مجلس الإدارة التي تقوم بمهام تهدف إلى تحسين عملية المراجعة داخل الشركة وذلك من خلال تدعيم عمليات المراجعة الداخلية والخارجية مما يترتب علية زيادة الثقة في عمليات المراجعة وجودة التقارير المالية، كما يرى (حسوبة ٢٠١٢) انها إحدى الآليات الرقابية لحوكمة الشركات المنبثقة

عن مجلس الإدارة تكون مسئولة عن التأكد من مصداقية التقارير المالية من خلال الاشراف على الرقابة الداخلية وعملية المراجعة الداخلية والخارجية.

وبناءً علية فان لجنة المراجعة تعد أحد اهم اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة وتمثل أحد آليات حوكمة الشركات التي تساعد على احكام الرقابة على أداء المديرين وتسهيل مهمة المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وتدعيم إستقلال المراجع الداخلي والخارجي وتحسين بيئة الرقابة بالشركة

مهام لجان المراجعة :

تعددت الآراء بين كتاب الأدب المحاسبي وتوصيات المنظمات المهنية والهيئات المتخصصة بتنظيم أسواق المال بشأن مسؤوليات ومهام لجان المراجعة، ،فقد ذكرت دراسة (Wainizer,1995) ان هناك سبعة عشر هدف للجان المراجعة وفقاً لما ورد بلجنة (Cadbury,1992) وقد تم تقسيم تلك الأهداف إلى ثلاث مجموعات (سمرة،٢٠١٠):

- **التقارير المالية** : وإرتبط بهذه المجموعة ستة أهداف تُحَدِدْ إختصاصات لجان المراجعة بشأن اعداد ومراجعة هذه التقارير ،وتقييم نظم الرقابة الداخلية ،وتقييم تقديرات الإدارة
- **المراجعة** :وإرتبط بهذه المجموعة ثمانية أهداف تتعلق بعملية المراجعة كترشيح المراجع الخارجي وتحديد أتعابه ،وتقييم كفاءة كل من المراجع الداخلي والخارجي و التنسيق بينهما ،وكذا تعزيز إستقلال المراجع الخارجي أثناء عملية المراجعة.
- **حوكمة الشركات:** وإرتبط بهذه المجموعة ثلاثة أهداف تتمثل في تسهيل الإتصالات ما بين الأطراف الداخلية في الشركة ، ومراجعة سياسات وممارسات الحوكمة في الشركة ،وكذا تحديد مدى التزام الشركة بالقوانين ذات الصلة.

ويرى (Braiotta , 2004) أن من أهم مهام لجان المراجعة مساعدة مجلس الإدارة علي أداء مسئولياته المالية وإحكام الرقابة المالية، بينما يرى (عبد الرحمن ، ٢٠٠٤) أنهُ يجب على لجان المراجعة ان تقوم بالتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وفاعلية تطبيقهُ وتقديم التوصيات التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره إلى مجلس الإدارة بما يحقق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، ويرى (Caskey,2008) أن من واجبات لجنة المراجعة دعم إستقلال المراجع الداخلي وإقامة قناة اتصال مباشرة بينه وبين لجنة المراجعة وتوفير الموارد اللازمة لهُ وحل المشاكل والخلافات التي قد تنشأ بينه وبين الإدارة، وكذا دعم إستقلال المراجع الخارجي من خلال توفير قناة اتصال بينه وبين مجلس الإدارة، ويؤكد (ياسين ،٢٠٠٨) على أهمية دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات حيث يرى انه لا يمكن أن يكون هناك حوكمة فعالة بدون تدعيم الإستقلالية والمهنية لكلاً من لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية والخارجية، ويرى(مشتهي ،٢٠٠٨) أنه يجب ان تتوافر للجنة صلاحية الحصول على أية معلومة من الإدارة التنفيذية واستدعاء أي موظف أو عضو مجلس إدارة لحضور إجتماعاتها، وطلب حضور المراجع الخارجي لمناقشته في أي أمر يتعلق بالشركة ، والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح المراجع الخارجي لإختيارهُ من قبل الجمعية العمومية ، وحدد (هلال ،٢٠١٢) نطاق عمل لجان المراجعة في :

- دراسة القوائم المالية السنوية قبل اعتمادها ونشرها للتأكد من عدم احتوائها على أي بيانات أو معلومات غير صحيحة.
- دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة قبل اعتمادها ،واي تغير في هذه السياسات وتقديم المقترحات والتوصيات في هذا الشأن.
- التحقق من مدى كفاية نظم الرقابة المطبقة بالشركة وفاعليتها في الكشف عن حالات الأخطاء والغش والحد منها التأكد من إستقلالية المراجع الخارجي وعدم تعرضهُ لأي تأثير أو ضغوط من جانب إدارة الشركة.
- دعم إستقلال المراجع الداخلي ودراسة خطط عمل المراجعة الداخلية في الشركة .

ويرى الباحث انهُ لا توجد مهام محددة للجان المراجعة وقد يرجع هذا الي عدم وجود تعليمات أو نشرات من الهيئات المهنية أو الأكاديمية تلزم لجان المراجعة بمهام وإختصاصات محددة ،ومن ثم فان كل لجنة تمارس أنشطتها وفقا للظروف المحيطة بها وطبيعة وحجم نشاط كل شركة في إطار تحسين بيئة الرقابة بالشركة.

خصائص جودة لجان المراجعة :

يتوقف نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسئولياتها ومهامها على توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية ومن ثم تحقيق أهداف لجنة المراجعة، وتتمثل الخصائص الواجب توافرها في لجان المراجعة فيما يلي:

١- استقلالية لجنة المراجعة

يجب ان يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالإستقلالية التامة عن الإدارة حتى تستطيع اللجنة أداء دورها بفاعلية ،حيث من شأن توافر هذه الخاصية أن يزيد من قدره اللجنة على ممارسة أعمالها بشكل مستقل وبعيداً عن ضغوطات الإدارة، ومن ثم فإن لجنة المراجعة المكونة من أعضاء مستقلين تكون في وضع أفضل لتقييم نوعية الإفصاح المحاسبي، ومدى كفاية نظم الرقابة الداخلية، ودعم المراجع الخارجي في إبداء رأيه بكل وضوح وصراحة، وكذلك المقدرة على تحليل النتائج المالية وتقييم أداء الشركة (سلطان، ٢٠٠٥ ،)، ويرى (Klein,2002) أن إستقلالية لجان المراجعة تقلل من إحتمالية تلاعب الإدارة بالأرباح، مما يعنى أن إستقلالية لجنة المراجعة تؤدي إلى نوعية أفضل للتقرير المالي.

ويؤدي توافر هذه الخاصية تحقيق عدة مزايا أهمها:

- إمكانية خضوع خطط وسياسات إدارة الشركة لنقد موضوعي ومن ثم مساءلة الإدارة عن مدى تنفيذ تلك الخطط والسياسات (الغرباوي، ٢٠٠١)
- التَحَرر من أية قيود قد تَحِد من فاعلية لجنة المراجعة (Krishnan & Visvanathan , 2007)
- الحياد في قيام اللجنة بدورها بدون تحيز وزيادة جودة عملية المراجعة (ابو جبل ،٢٠٠٨)
- تقوية حوكمة الشركات وزيادة الثقة العامة بالشركة (العزايزة ،٢٠٠٩)

ويجب توفير مجموعة من الشروط لإعتبار عضو لجنة المراجعة مستقلاً أهمها : (الجندي ، ٢٠٠٩)، (Mustafa & Meier , 2006) :

- ألا يكون عضو لجنة المراجعة من موظفي الشركة أو أحدى الشركات التابعة لها..
- ألا يحصل العضو على أية مكافأة مالية من الشركة أو أحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافآت التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
- ألا يكون أحد أقاربه موظف تنفيذي داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها .
- ألا يكون له أية روابط عائلية مع أي من أعضاء المجلس قد تؤثر على تقديره المستقل.
- ألا يكون مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- ألا تربط عضو لجنة المراجعة اية علاقة تعاقدية مع الشركة ،وألا يكون له اية تعاملات او أعمال مالية معها

ويرى الباحث إن إستقلالية لجنة المراجعة هي الخاصية الرئيسية و التي تحكم نجاح اللجنة في أداء مهامها الأساسية بصورة فعَالة مُتَحَررةً من أي ضغوط يمكن أن تُمَارس عليها من قِبل إدارة الشركة الأمر الذي ينعكس على جودة عملية المراجعة وفاعلية حوكمة الشركات ، وإفتقاد اللجنة إلى تلك الخاصية الحاكمة يجعل اللجنة منحازة الي جانب الادارة وحاميةً لمصالحها ، بالإضافة الي خسارة اللجنة لمصداقيتها كداعم لإستقلال المراجع الخارجي

٢- المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة

تُعَدْ المعرفة و الخبرة المالية أو المحاسبية لدى أعضاء لجنة المراجعة من الأركان المهمة التي تزيد من فاعلية دورها ومن ثم يجب تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة والمعرفة والمهارة بالقدر الذي يُمَكِنهم من فحص نظم الرقابة الداخلية وتقييم مدى الإلتزام بإجراءات هذه النظم بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية، والمراجعية ، والمالية، كما يجب ان يكون أعضاء اللجنة على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة (دحدوح، ٢٠٠٨ ،) ،ويرى (Collier, 1993) إن توافر هذه الخاصية يساعد على نجاح اللجنة في القيام بمسئولياتها تتمثل في تنوع خبرات أعضائها وقدرتهم على الحكم الجيد على الامور ،وإتخاذ القرارات المناسبة ، ويُشِير(DeZoort et al ,2003) في هذا المجال أن خبرة أعضاء لجان المراجعة مهمة لمساعدتهم في التعامل مع المراجعين الخارجيين، مضيفاً أن أعضاء لجان المراجعة وخصوصا الحاصلين على الشهادات المهنية كشهادة(CPA) يتفهمون مسؤوليات وواجبات المراجع أكثر من نظرائهم .

هذا وقد حدد قانون Sarbanes Oxley, Act (SOX) في عام ٢٠٠٢ مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة فيما يتعلق بالمؤهلات والخبرات اهمها:

- أن يكون مراجع خارجي أو محاسب سابق أو حاصل على شهادة علمية في مجال المحاسبة والمراجعة.
- أن يكون له معرفة كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبكيفية إعداد القوائم المالية
- أن يكون لديه الخبرة الجيدة في إجراءات عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي.
- أن يكون على معرفة وإلمام بطبيعة مهام ومسئوليات لجنة المراجعة.

ويرى الباحث ان الخبرة والمؤهلات العلمية لدى أعضاء لجنة المراجعة تعد من الأركان المهمة التي تزيد من فاعلية دورها نظراً لأن العديد من القضايا المحاسبية والمالية تعتمد على التقدير الشخصي الامر الذي يتطلب توافر الخبرة الكافية في مجال عمل الشركة بصفة عامة ، والخبرة المالية أو المحاسبية بصفة خاصة ،بالإضافة الي التخصصات ذات الصلة .

٣- حجم لجنة المراجعة

يختلف عدد أعضاء لجنة المراجعة من دولة الي اخرى، ومن شركة الي اخرى وذلك وفقاً لحجم مجلس الادارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها، وعادة ما تتكون هذه اللجنة من ثلاثة الي خمسة او سبعة اعضاء كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واستراليا (السقا، ١٩٩٥)، وحدد دليل عمل لجان المراجعة اعضاء اللجنة بحيث تكون ثلاثة اعضاء غير تنفيذيين من اعضاء مجلس الادارة (دليل عمل لجان المراجعة المصري ،٢٠٠٨)

ويرى(خلاط& مصلي ٢٠١٤) انهُ يجب أن يكون حجم لجنة المراجعة مناسباً وكافياً بشكل يُتيح توافر خبرات ومهارات لأعضاء اللجنة وتبادل هذه الخبرات ليحقق في النهاية كفاءة وفاعلية لجان المراجعة ، ويتوقف عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى حد كبير علي حجم الشركة ومجلس الإدارة ومسؤولياته ، ومن ثم يجب ألا يكون العدد أقل من اللازم كي لا يتسبب هذا في اعاقة لجنة المراجعة عن قيامها بمهامها ، وفي نفس الوقت ليس أكثر من اللازم كي لا يتسبب في وجود تباين في الآراء وصعوبة التوصل إلى توافق داخل اللجنة سواء عند المناقشة او إتخاذ القرارات .

ويرى الباحث انه من الضروري أن يتم تحديد عدد أعضاء لجنة المراجعة بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها ، بحيث لا يؤثر زيادة عدد الأعضاء أو نقصه على قيام اللجنة بدورها بكفاءة وفاعلية ، وأن يتناسب عدد أعضائها مع حجم المهام المطلوبة منهم وذلك حتى يتسنى للجنة المراجعة ممارسة دورها الرقابي والإشرافي بفاعلية أكثر كما يجب ان يكون عدد اعضاء اللجنة فردياً لتسهيل عملية اتخاذ القرارات بالتصويت.

٤- عدد إجتماعات لجنة المراجعة

يعتبر عدد المرات التي تجتمع فيه لجنة المراجعة خلال العام من الأمور التي تؤثر في فاعلية لجنة المراجعة ، حيث يعد ذلك مقياساً مهماً على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل إيجابي ، حيث يرى (Ismail et al , 2008) أن إجتماعات لجنة المراجعة تعتبر أداة مهمة للتحقق من أن أعضاء اللجان ينجزون المهام الموكلة إليهم تجاه الشركة ، أما بالنسبة لعدد الإجتماعات فيرى (سليمان، ٢٠٠٦) انه يرتبط بحجم مسئوليات اللجنة وبطبيعة ظروف

الشركة ، ويرى (سلطان ، ٢٠٠٥) أنه يجب جدولة تلك الإجتماعات بطريقة تُسَهِلْ على أعضاء لجنة المراجعة والمدعوين للحضور سهولة التفاعل والمشاركة ويُقترح في هذا الشأن توزيع جدول الأعمال على أعضاء اللجنة قبل إجتماع اللجنة بوقت كافي ، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون وقت الإجتماع كافي حتى يمكن النظر في كافة بنود جدول الأعمال وإجراء مناقشات جيدة يمكن من خلالها إبداء توصيات واضحة ومحددة وكتابة تقرير دوري يعبر عن كل هذا (العبسي ، ٢٠١٠).

ويختلف العدد المناسب لإجتماعات لجنة المراجعة من دولة إلى أخرى ،فقد أوصى تقرير(Smith, 2003) في بريطانيا بأن العدد المناسب لإجتماعات لجنة المراجعة خلال العام يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات ، في حين أوصت لجنة(Tredway, 1987) في الولايات المتحدة الأمريكية بأن يكون الإجتماع على أساس ربع سنوي ، مع مراعاة ضرورة حضور كل من المراجع الخارجي والداخلي لهذه الإجتماعات لمناقشة الموضوعات التي تتعلق بأدائهم (أبو ميالة، ٢٠٠٧ ،) وفي هذا الخصوص جاء في بعض الدراسات(متولي، ١٩٩٢– صبيحي،١٩٩٥) أن لجنة المراجعة يجب ان تجتمع أربع مرات على الأقل في العام وذلك على النحو التالي:

- إجتماع يخصص لتخطيط أعمال اللجنة ، ودراسة خطة المراجعة الداخلية والخارجية ، ويكون بعد الانعقاد السنوي للجمعية العمومية للمساهمين.
- إجتماع يخصص لمناقشة نتائج أعمال المراجع الخارجي والقوائم المالية السنوية ، ويكون قبل انعقاد مجلس الإدارة المخصص للموافقة علي التقرير السنوي.
- إجتماع خلال السنة أو في نهاية السنة لفحص مشاكل التقرير المالي ، ومتابعة تنفيذ ملاحظات المراجعين الداخليين والخارجيين.
- إجتماع يخصص للإعداد للاجتماع السنوي للجمعية العامة للمساهمين.

ويرى الباحث أن عدد إجتماعات اللجنة يتحدد وفقاً لظروف عمل اللجنة من ناحية ، وبحجم الشركة من ناحية أخرى ، فكلما زاد حجم الشركة نتج عنه زيادة في عمل اللجنة ومن ثم احتياجها إلى مزيد من الإجتماعات، كما يجب الاهتمام بالإعداد الجيد لهذه الإجتماعات من قبل أعضاء اللجنة حتى يكون لتك الإجتماعات الفاعلية المطلوبة ، بالإضافة إلى أهمية الإنتظام في مواعيد عقد الإجتماعات لمعالجة اي مشاكل قد تظهر بدون تأخير.

المحور الرابع: الدراسة التطبيقية

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المسجل بسوق الاوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٠ الي ٢٠١٣ المدرجة ضمن المؤشر EGX 70، وقد تم تحديد العينة وفقاً الشروط التالية:

- أن تكون من الشركات النشطة خلال فترة الدراسة.
- استبعاد قطاع البنوك والتأمين والخدمات المالية.
- أن تتوافر التقارير المالية، بالإضافة إلي تقارير ومحاضر لجان المراجعة خلال فترة الدراسة.
- استبعاد الشركات التي تنشر قوائمها المالية بالدولار.

وفي ضوء المحددات السابقة تمثلت عينة الدراسة من النوع Panel Data أي سلسلة زمنية Time Series (خلال السنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣) مع قطاع مستعرض Cross Section في عدد ٢٥ شركة من مجتمع الدراسة.

مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة من المصادر التالية:

- الهيئة العامة للرقابة المالية.
- البورصة المصرية .
- شركة مصر لنشر المعلومات.

توصيف متغيرات الدراسة ومنهجية قياسها

- **المتغير التابع: التحفظ المحاسبي:**

إعتمد الباحث في قياس التحفظ المحاسبي (CONS) على نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) والذي قدمه (Beaver & Ryan, 2000) وذلك للأسباب التالية:

- أنه اكثر المقاييس إستخداماً في الدراسات المحاسبية لقياس التحفظ المحاسبي.
- أنه يتصف بسهولة حسابه على مستوى الشركة.
- أنه مقياس شامل يعكس كل من التحفظ الشرطي وغير الشرطي.
- أنه يربط عناصر المركز المالي بمتغيرات السوق، ويعكس الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس.

وسوف يتم قياس القيمة السوقية لحق الملكية للشركة بعدد الأسهم المتداولة مضروبا في السعر السوقي للسهم وهو سعر الإقفال في نهاية الفترة المحاسبية.

- **المتغيرات المستقلة (منهجية قياسها وتأثيرها المتوقع):**

١- إستقلالية لجنة المراجعة (C Independence)

ويتم قياسه من خلال قسمة عدد الأعضاء غير التنفيذين على إجمالي أعضاء اللجنة، ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وذلك نظراً الي أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة يعد مؤشراً على تأثير اللجنة في تفعيل نظم الرقابة والحد من السلوك الانتهازي لإدارة الشركة.

٢- مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة (C Experience).

ويتم قياسه من خلال قسمة عدد الأعضاء الحاصلين علي مؤهل علمي في المحاسبة أو التمويل، أو شهادة مهنية مثل CPA أو CMA أو CFA ، على اجمالي أعضاء اللجنة ، ومن المتوقع أن يكون

لهذا المتغير تأثير إيجابي معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وذلك نظراً إلى أن توافر الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة يجعلها أكثر فاعلية في دعم المراجع الخارجي وحمايته من أية ضغوط قد تمارسها إدارة الشركة عليه.

٣- حجم لجنة المراجعة (C Size)

ويتم قياس هذا المتغير من خلال عدد أعضاء لجنة المراجعة، ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، ذلك نظراً إلى أن حجم لجنة المراجعة يجعلها اكثر إحتمالاً لأن تكرس كلاً من الوقت والجهد الكافيين للتأكد من صحة المعلومات الواردة بالقوائم المالية ومن ثم تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي بتلك القوائم.

٤- دورية إجتماعات لجنة المراجعة (C Meetings)

ويتم قياس هذا المتغير من خلال عدد مرات إجتماع أعضاء لجنة المراجعة خلال العام، ومن المتوقع وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين هذا المتغير وبين مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية نظراً لأهمية تلك الإجتماعات في فاعلية لجنة المراجعة ، بالإضافة الي انه يمكن إعتبار عدد الإجتماعات مقياساً على قيام اللجنة بمهامها بشكل ايجابي.

المتغيرات الضابطة (منهجية قياسها وتأثيرها المتوقع):

وهي متغيرات مرتبطة بمستوى التحفظ المحاسبي ولكنها تخرج عن نطاق البحث ولكن تم إضافتها لضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ،وتتمثل هذه المتغيرات في

١- حجم الشركة(F Size)

ويتم قياس هذا المتغير من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام، ومن المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على مستوى التحفظ ،بمعنى أنه كلما زاد حجم الشركة كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي بتقاريرها المالية .

٢- كثافة راس المال(C intensive)

ويتم قياس هذا المتغير بقسمة صافي الأصول الثابتة على إجمالي الأصول، ومن المتوقع ان يكون له تأثير ايجابي على مستوى التحفظ، بمعنى ان ارتفاع نسبة كثافة راس المال يدفع الشركة لاستخدام سياسات محاسبية متحفظة.

٣- الرافعة المالية (Leverage)

ويتم قياس هذا المتغير بقسمة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية، ومن المتوقع أن يكون تأثيرها سلبياً على مستوى التحفظ بمعنى ان الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية من التوقع ان تتبنى سياسات محاسبية غير متحفظة

٤- حجم مكتب المراجعة (Audtsize)

يعد هذا المتغير متغيراً وهمياً يأخذ (واحد) إذا كان مكتب المراجعة أحد الأربعة الكبار (Big4) ويأخذ (صفر) إذا كان غير ذلك ،ومن التوقع ان يكون له تأثير ايجابي على مستوى التحفظ المحاسبي بمعنى ان الشركات التي تُراجع حسابتها بواسطة مكتب من الـBig4 يتوقع ان يكون مستوى التحفظ المحاسبي بتقريرها المالية مرتفع.

نموذج الدراسة

ولإختبار فروض الدراسة قام الباحث بتطوير نموذج رياضي ليمثل العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة والتي تتمثل في خصائص جودة لجان المراجعة ومجموعة من المتغيرات الضابطة إستُخدِمَتْ لضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ،وذلك على النحو التالي:

$$MTB_{it} = \beta0 + \beta1\ (C\ Independence) + \beta2\ (C\ Experience) + \beta3\ (C\ Size) + \beta4\ (C\ Meetings) + \beta5\ (F\ Size) + \beta6(\ Intensive) + \beta7\ (Leverage) + \beta8\ (Audtsize) + \varepsilon it$$

حيث:

MTB_{it}: مستوى التحفظ المحاسبي للشركة I في السنة t

(β0): قيمة الثابت وتعبر عن ممارسات التحفظ المحاسبي التي لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة

(β1-β4): .معاملات الإنحدار لخصائص جودة المراجعة.

(β5-β8): معاملات الإنحدار لمتغيرات الرقابة.

(εit): .بند الخطأ العشوائي

وفي حالة وجود تحفظ محاسبي تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لها أكبر من (واحد)، و يرجع ذلك لتقييم الأصول بأقل من قيمتها أو عدم الإعتراف ببعض عناصر الأصول نتيجة لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة ، أما في حالة عدم وجود تحفظ محاسبي تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية أقل من أو تساوي (واحد) حيث ترجع جميع التغيرات في القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى تغيرات في القيمة الدفترية، ومن ثم فان إرتفاع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة يدل على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.

ويمكن توضيح النموذج المحاسبي المقترح بالشكل التالي:

الشكل رقم (١)

النموذج المحاسبي المقترح

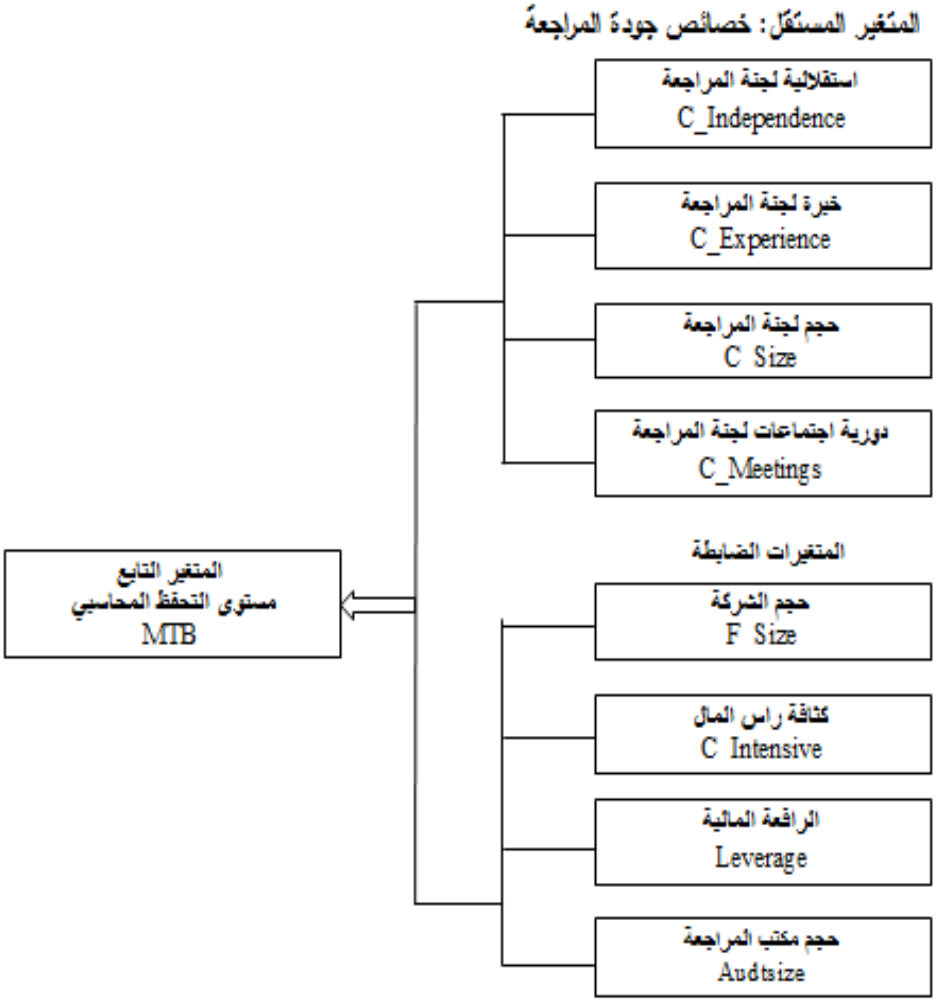

التحليل الإحصائي المستخدم

- **التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics:** وذلك لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت.
- **تحليل الإرتباط البسيط Correlation:** وذلك لقياس درجة واتجاه علاقة الإرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة من ناحية، وبين المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة) وبعضها البعض من ناحية

أخرى.

- **تحليل الإنحدار البسيط Simple Regression:** وذلك ببناء معادلة إنحدار توضح شكل العلاقة بين المتغير التابع وبين المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة) كل متغير على حدة، وذلك لإختبار الفروض الفرعية للدراسة.
- **تحليل الإنحدار المتدرج Stepwise Regression:** وذلك ببناء نموذج إحصائي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة)، ويتميز أسلوب الإنحدار المتدرج عن أسلوب الإنحدار المتعدد Multiple Regression بأنه يكتفى بالمتغيرات المعنوية فقط أي ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع، كما أنه يضمن إستقلالية العوامل المفسرة الداخلة في النموذج، أي أنه يعالج مشكلة تعدد العلاقات الخطية Multicollinearity.
- **تحليل الإنحدار اللوجستي الثنائي Binary Logistic Regression:** يقوم الإنحدار اللوجستى ببناء العلاقة بين متغير أو أكثر من المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة) وبين المتغير التابع الثنائي Binary، وهو المتغير الذى يأخذ إحدى القيمتين (الصفر أو الواحد).
- **تحليل اختبار "ت" لعينتين مستقلتين Two independent Samples "T" test**: وذلك لدراسة خصائص مجتمعي الدراسة (الشركات التي تتبنى سياسات محاسبية متحفظة، ،والشركات التي لا تتبنى مثل هذه السياسات) واختبار مدى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المجتمعين.
- **إختبار "كا^{2}" Chi square test** : وذلك لإختبار معنوية الفروق بين المتغيرات الوصفية، أي اختبار وجود فروق بين الشركات التي تتبنى سياسات محاسبية متحفظة ، وتلك التي لا تتبنى مثل هذه السياسات من حيث حجم مكتب المراجعة.

وفيما يلي تطبيق هذه الأساليب على متغيرات الدراسة:

أولا: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics

لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت تم إجراء الإحصاء الوصفي لهذه المتغيرات، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (١): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
المتغير التابع					
MTB	٧٥	٠.١٢	٣.٢٠	١.١٤	٠.٥٩
المتغيرات المستقلة					
Cindependenc	٧٥	٠.٣٣	١.٠٠	٠.٨٨	٠.١٨
Cexperience	٧٥	٠.٠٠	٠.٩٥	٠.٥٨	٠.٢٧
Csize	٧٥	٢.٠٠	٥.٠٠	٣.٢٤	٠.٦٨
Cmeetings	٧٥	٢.٠٠	٨.٠٠	٥.٢٣	١.٨٥
المتغيرات الرقابية					
Fsize	٧٥	٦.٨٧	٩.٦٥	٨.٤٨	٠.٦٣
Cintensive	٧٥	٠.٠٠	١.٨٠	٠.٢٩	٠.٣٢
Leverage	٧٥	٠.٠١	٩.٩٧	٠.٧٢	١.٣٥
AudtSize	عدد	نسبة %			
٠	٥٧	٧٦			
١	١٨	٢٤			
الإجمالي	٧٥	١٠٠			

يتضح من الجدول أن عدد المشاهدات (n = ٧٥) حيث اشتملت عينة البحث على ٢٥ شركة خلال ثلاث سنوات.

١- الإحصاء الوصفي للمتغير التابع MTB

بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية MTB" (Mean=١.١٤) بإنحراف معياري قدره (Std. Deviation = ٠.٥٠) كما بلغت أقل قيمة ٠.١٢ وكانت لأربع وعشرين شركة سنة ٢٠١١، وأعلى قيمة ٣.٢٠ وكانت لثمانية شركات سنة ٢٠١٣، ويدل صغر الإنحراف المعياري على تركز شركات العينة حول المتوسط الحسابي

٢- الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة

تراوحت نسبة "إستقلالية لجنة المراجعة Cindependence" بين ٣٣%، ١٠٠% بمتوسط حسابي قدره ٨٨%، وإنحراف معياري ١٨%، مما يدل على تمتع شركات العينة بإستقلالية معقولة للجنة المراجعة، وذلك واضح من كبر المتوسط الحسابي، كما يدل صغر الإنحراف المعياري على تركز شركات العينة حول هذا المتوسط، أما "خبرة لجنة المراجعة Cexperience" فقد تراوحت النسبة بين ٠%، ٩٥% بمتوسط حسابي ٥٨% وإنحراف معياري ٢٧%، ويدل المتوسط الحسابي على أن خبرة لجنة المراجعة متوسطة، كما يدل صغر الإنحراف المعياري على تركز شركات العينة حول هذا المتوسط ، ومن حيث "حجم لجنة المراجعة Csize" فقد كان أقل حجم اثنين من الأعضاء، بينما وصل أقصى حجم إلى خمسة أعضاء بمتوسط حسابي ٣.٢٤، وإنحراف معياري ٠.٦٨ ويدل صغر الإنحراف المعياري على تركز شركات العينة حول هذا المتوسط ، بينما كان أقل عدد "لدورية إجتماعات لجنة المراجعة Cmeetings" اثنين، وأقصي عدد ثمانية إجتماعات، بمتوسط حسابي قدره ٥.٢٣، وإنحراف معياري ١.٨٥ ويدل صغر الإنحراف المعياري على تركز شركات العينة حول هذا المتوسط.

٣- الإحصاء الوصفي للمتغيرات الرقابية

يتراوح "حجم الشركة F size" بين ٦.٨٧، ٩.٦٥ ونظراً لقياسه باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول، فقد أدى ذلك إلى تقارب قيم الشركات من حيث الحجم، كما بلغ المتوسط الحسابي ٨.٤٨ بإنحراف معياري قدره ٠.٦٣، بينما كانت أصغر قيمة "لكثافة رأس المال Cintensive" صفراً، وأعلى قيمة ١.٨ بمتوسط حسابي ٠.٢٩، وإنحراف معياري ٠.٣٢ ويدل كبر الإنحراف المعياري على تشتت قيم حجم شركات العينة، وذلك واضح من اتساع المدى Range، أما "الرافعة المالية Leverage" فقد تراوحت قيمتها بين ٠.٠١، ٩.٩٧ بمتوسط حسابي ٠.٧٢، وإنحراف معياري ١.٣٥ ويدل كبر الإنحراف المعياري على تشتت قيم شركات العينة، وذلك واضح من اتساع المدى Range، وفيما يخص "حجم مكتب المراجعة Audtsize" ونظراً لأنه متغير وهمي، فقد كان التوصيف المناسب له هو التوزيع التكراري Frequency وقد بلغت عدد المشاهدات التي تأخذ القيمة واحد (حجم مكتب المراجعة من الأربعة الكبار Big4) ١٨ مشاهدة بنسبة ٢٤% من إجمالي حجم العينة، أما عدد المشاهدات التي تأخذ القيمة صفراً (حجم مكتب المراجعة ليس من الأربعة الكبار Big4) ٥٧ مشاهدة بنسبة ٧٦% من إجمالي حجم العينة.

ثانياً: تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة

بإجراء الإرتباط بين متغيرات الدراسة جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٢) مصفوفة معاملات إرتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	MTB	Cindep-Endence	Cexper-ience	Csize	Cmeet-Tings	Fsize	Cinten-setive	Lever-Age	Audt-Size
MTB	١								
Cindep-Endence	٠.٥٢(**) ٠.٠٠٠	١							
Cexper-ience	٠.٥٦(**) ٠.٠٠٠	٠.٤٩(**) ٠.٠٠٠	١						
Csize	٠.١٠ ٠.٣٨٦	٠.٢٠ ٠.٠٨٠	٠.٥٠(**) ٠.٠٠٠	١					
Cmeet-ings	٠.٦٤(**) ٠.٠٠٠	٠.٥٤(**) ٠.٠٠٠	٠.٥٦(**) ٠.٠٠٠	٠.٢٣ ٠.٠٥١	١				
Fsize	-٠.١٢ ٠.٣١٧	-٠.٣٣(**) ٠.٠٠٤	-٠.٢٢ ٠.٠٦١	-٠.٠٨ ٠.٤٧٩	-٠.٢١ ٠.٠٦٨	١			
Cinten-setive	-٠.١١ ٠.٣٤٩	-٠.١٢ ٠.٣٢١	٠.١٢ ٠.٣٢٢	٠.٠٤ ٠.٧٠٣	-٠.١٣ ٠.٢٦٧	٠.٠٤ ٠.٧٤٤	١		
Lever-Age	٠.٣١(**) ٠.٠٠٦	٠.١١ ٠.٣٤٣	-٠.٠١ ٠.٩٤٨	-٠.١٠ ٠.٣٩٦	٠.١٢ ٠.٣٢٢	٠.٣٣(**) ٠.٠٠٤	-٠.٠٢ ٠.٨٨٥	١	
Audt-Size	-٠.٠٥ ٠.٦٦٥	٠.١١ ٠.٣٣٢	-٠.١٥ ٠.١٨٤	-٠.١١ ٠.٣٥٦	-٠.٠٩ ٠.٤٦١	٠.١٢ ٠.٣٢٥	-٠.٣٢ ٠.٠٠٥	-٠.١٦ ٠.١٨٤	١

(**) معنوي بمستوى معنوية ٠.٠١، السطر الأول معامل الإرتباط الخطي لبيرسون، والسطر الثاني مستوى المعنوية.

يتضح من الجدول ما يلي:

١- علاقة المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة

- وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية MTB" وكلٍ من المتغيرات المستقلة "إستقلالية لجنة المراجعة Cindependence"، "خبرة لجنة المراجعة Cexperience"، "دورية إجتماعات لجنة المراجعة Cmeet" حيث بلغت معاملات الإرتباط ٠.٥٢، ٠.٥٦، ٠.٦٤ على التوالي بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنوية الإرتباط عند كافة مستويات المعنوية.
- عدم معنوية علاقة إرتباط بين المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية MTB"، والمتغير "حجم لجنة المراجعة Csize".

٢- علاقة المتغير التابع بالمتغيرات الرقابية

- وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية MTB" و "الرافعة المالية Leverage" حيث بلغ معامل الإرتباط ٠.٣١ بمستوى معنوية ٠.٠٠٦ مما يؤكد معنويتها عند مستوى معنوية ٠.٠١.
- عدم معنوية علاقة إرتباط بين المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية MTB"، وكلٍ من المتغيرات "حجم الشركة Fsize"، "كثافة رأس المال Cintebsive"، "حجم مكتب المراجعة Audtsize".

٣- علاقة المتغيرات المستقلة والرقابية ببعضها البعض

- وجدت علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين "إستقلالية لجنة المراجعة Cindependence" وكلٍ من المتغيرات "خبرة لجنة المراجعة Cexperience"، "دورية إجتماعات لجنة المراجعة Cmeetings " حيث بلغت معاملات الإرتباط ٠.٤٩، ٠.٥٤ بمستويات معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنويتها عند كل مستويات المعنوية، كما وجدت علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية سالبة بين "إستقلالية لجنة المراجعة Cindependence" والمتغير "حجم الشركة Fsize" حيث بلغ معامل الإرتباط -٠.٣٣ بمستوى معنوية ٠.٠٠٤ مما يدل على معنويتها عند مستوى معنوية ٠.٠١.
- وجدت علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين "خبرة لجنة المراجعة Cexperience" وكلٍ من المتغيرات "حجم لجنة المراجعة Csize"، "دورية إجتماعات لجنة المراجعة Cmeetings " حيث بلغت معاملات الإرتباط ٠.٥٠، ٠.٥٦ بمستويات معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنويتها عند كل مستويات المعنوية.
- وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين "حجم الشركة Fsize" و "الرافعة المالية Leverage" حيث بلغ معامل الإرتباط ٠.٣٣ بمستوى معنوية ٠.٠٠٤ مما يدل على معنوية العلاقة عند مستوى

معنوية ٠.٠٠٠١.

مما سبق نخلص إلى وجود علاقات ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع، وكلٍ من المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة) مما يدل على إمكانية بناء نموذج الدراسة، كما يدل وجود علاقات ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المفسرة (المستقلة والضابطة) وبعضها البعض على أن النموذج الملائم هو نموذج الإنحدار المتدرج Stepwise Regression وذلك للتخلص من مشكلة تعدد العلاقات الخطية Multicollinearity.

ثالثاً: تحليل الإرتباط البسيط Simple Regression لإختبار فروض الدراسة

بإجراء تحليل الإنحدار البسيط بين المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي MTB"، وكلٍ من المتغيرات "إستقلالية لجنة المراجعة Cindependence"، و "خبرة لجنة المراجعة Cexperience"، و "حجم لجنة المراجعة Csize"، و "دورية إجتماعات لجنة المراجعة Cmeetings"، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٣): نتائج الإنحدار البسيط بين مستوى التحفظ المحاسبي، ومتغيرات جودة لجنة المراجعة

المتغير التابع MTB مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية							
المتغيرات المستقلة	المعامل	T test	مستوى المعنوية	R	R^2	F	مستوى المعنوية
Cindependece إستقلالية لجنة المراجعة	α=-٠.٤٠٦	-١.٣٥٤	٠.١٨٠	٠.٥٢٤	٠.٢٧٤	٢٧.٦٠٠	٠.٠٠٠
	β=١.٧٦٢	٥.٢٥٤	٠.٠٠٠				
Cexperience خبرة لجنة المراجعة	α=٠.٤٠٢	٢.٩٠٦	٠.٠٠٥	٠.٥٦٤	٠.٣١٨	٤٣.٠٥١	٠.٠٠٠
	β=١.٢٥٠	٥.٨٣٥	٠.٠٠٠				
Csize حجم لجنة المراجعة	α=٠.٨٤٩	٢.٥٠٩	٠.٠١٤	٠.١٠١	٠.٠١٠	٠.٧٥٩	٠.٣٨٦
	β=٠.٠٨٩	٠.٨٧١	٠.٣٨٦				
Cmeetings إجتماعات لجنة المراجعة	α=٠.٠٦٢	٠.٣٩٢	٠.٦٩٦	٠.٦٤٢	٠.٤١٢	٥١.٢٨٧	٠.٠٠٠
	β=٠.٢٠٦	٧.١٥٨	٠.٠٠٠				

يتضح من الجدول ما يلي:

١- **العلاقة بين "التحفظ المحاسبي MTB"، و"إستقلالية لجنة المراجعة Cindependence":**

- أظهرت نتائج الإرتباط الخطي وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين "مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية MTB"، و بين "إستقلالية لجنة المراجعة Cindependence"، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠.٥٢٤ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية.
- بعد تقدير معالم نموذج الإنحدار يمكن صياغة معادلة الإنحدار بالشكل التالي:

MTB =-0.406 + 1.762*Cindependence+ e

حيث:

MTB مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

Cindependence إستقلالية لجنة المراجعة.

e الخطأ العشوائي

- ومن النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة "F" (٢٧.٦) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) مما يعني معنويتها عند كافة مستويات المعنوية، أي وجود تأثير ذي دلالة معنوية موجبة بين "إستقلالية لجنة المراجعة" على" مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية"، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (٢٧.٤%) وذلك من خلال قيمة "R^2"، أي أن نسبة (٢٧.٤%) من التغيرات التي تحدث في التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية تشرحها إستقلالية لجنة المراجعة، كما يتضح من قيمة β (١.٧٦٢) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أن الزيادة في إستقلالية لجنة المراجعة بنسبة ١% يتبعها زيادة في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بقيمة (١.٧٦٢)، كما يتضح من قيمة "T" test(٥.٢٥٤) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) مما يدل على معنوية معامل الإنحدار.

مما سبق نخلص إلى قبول الفرض الأول والذي ينص على "توجد علاقة إرتباط معنوية بين إستقلالية لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية".

٢- العلاقة بين "التحفظ المحاسبي MTB"، و"خبرة لجنة المراجعة Cexperience":

- أظهرت نتائج الإرتباط الخطي وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية MTB"، و بين "خبرة لجنة المراجعة Cexperience"، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠.٥٦٤ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية.
- بعد تقدير معالم نموذج الإنحدار يمكن صياغة معادلة الإنحدار بالشكل التالي:

MTB =0.402 + 1.25*Cexperience+ e

حيث:

MTB	مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.
Cexperience	خبرة لجنة المراجعة.
e	الخطأ العشوائي

ومن النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة "F" (٤٣.٠٥١) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) مما يعني معنويتها عند كافة مستويات المعنوية، أي وجود تأثير ذي دلالة معنوية موجبة بين "خبرة لجنة المراجعة "على "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية"، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (٣١.٨%) وذلك من خلال قيمة" R^2"، أي أن نسبة (٣١.٨%) من التغيرات التي تحدث في مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية تشرحها خبرة لجنة المراجعة، كما يتضح من قيمة β (١.٢٥٠) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أن الزيادة في خبرة لجنة المراجعة بنسبة ١% يتبعها زيادة في مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية بقيمة (١.٢٥)، كما يتضح من قيمة test "T" (٥.٨٣٥) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) مما يدل على معنوية معامل الإنحدار.

مما سبق نخلص إلى قبول الفرض الثاني والذي ينص على:" توجد علاقة إرتباط معنوية بين الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية."

٣- العلاقة بين "التحفظ المحاسبي MTB"، و"حجم لجنة المراجعة Csize":

- أظهرت النتائج عدم معنوية العلاقة بين "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية"، و"حجم لجنة المراجعة"، حيث بلغت قيمة "F" (٠.٧٥٩) بمستوى معنوية (٠.٣٨٦) وهو أكبر من كل مستويات المعنوية المتعارف عليها، مما يدل على عدم معنوية العلاقة، وهو ما اتضح كذلك من قيمة "T" test (٠.٨٧١) بمستوى معنوية (٠.٣٨٦) مما يدل على عدم معنوية معامل الإنحدار.

مما سبق نخلص إلى رفض الفرض الثالث والذي ينص على:" توجد علاقة إرتباط معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية"، وقبول الفرض البديل والذي ينص على:" لا توجد علاقة إرتباط معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية".

٤- العلاقة بين "التحفظ المحاسبي MTB"، و"دورية إجتماعات لجنة المراجعة Cmeetings":

- أظهرت نتائج الإرتباط الخطي وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين "مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية MTB"، و بين "دورية إجتماعات لجنة المراجعة Cmeetings"، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠.٦٤٢ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند كافة مستويات المعنوية.
- بعد تقدير معالم نموذج الإنحدار يمكن صياغة معادلة الإنحدار بالشكل التالي:

$$MTB = 0.061 + 0.206*Cmeetings + e$$

حيث:

MTB	مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.
Cmeetings	دورية إجتماعات لجنة المراجعة.
e	الخطأ العشوائي

ومن النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة "F" (٥١.٢٨٧) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) مما يعني معنويتها عند كافة مستويات المعنوية، أي وجود تأثير ذي دلالة معنوية موجبة بين "دورية إجتماعات لجنة المراجعة" على "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية"، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (٤١.٢%) وذلك من خلال قيمة " R^2"، أي أن نسبة (٤١.٢%) من التغيرات التي تحدث في التحفظ المحاسبي في التقارير المالية تشرحها دورية إجتماعات لجنة المراجعة، كما يتضح من قيمة β (٠.٢٠٦) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أن الزيادة في دورية لجنة المراجعة بإجتماع واحد يتبعها زيادة في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بقيمة (٠.٢٠٦)، كما يتضح أيضاً من قيمة T" test"، (٧.١٥٨) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) مما يدل على معنوية معامل الإنحدار.

مما سبق نخلص إلى قبول الفرض الرابع والذي ينص على: " توجد علاقة إرتباط معنوية بين عدد الإجتماعات الدورية للجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية".

رابعاً: نموذج الدراسة "أسلوب الإنحدار المتدرج Stepwise Regression"

لبناء النموذج الذي يفسر العلاقة بين المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية MTB" وبين المتغيرات المفسرة (المستقلة والرقابية) في ظل وجود علاقات إرتباط بين تلك المتغيرات المفسرة، إتضح أن

النموذج المناسب هو نموذج الإنحدار المتدرج Stepwise Regression وبتطبيق ذلك النموذج جاءت النتائج كما يلي:

جدول (٤): نتائج الإنحدار المتدرج Stepwise Regression

المتغيرات المستقلة والضابطة	معامل الإنحدار B	اختبار T	المعنوية P-value	اختبار F	المعنوية P-value	R Square
Cmeetings إجتماعات لجنة المراجعة	٠.١٣٧	٤.٣٦٦	٠.٠٠٠	٢٨.٠٩١	٠.٠٠٠	٠.٥٤٣
Cexperience خبرة لجنة المراجعة	٠.٧٢٧	٣.٣٣٨	٠.٠٠١			
Leverage الرافعة المالية	٠.١١٧	٣.٣٠١	٠.٠٠٢			
الثابت	٠.٠٨٨-	٠.٥٩٩-	٠.٥٦١			
النتيجة		معنوية المعاملات المقدرة		معنوية النموذج		القدرة التفسيرية
المتغير التابع: MTB مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية						

يتضح من الجدول أن معادلة الإنحدار تأخذ الشكل التالي:

MTB = -0.088 + 0.137*Cmeetings+0.727*Cexperience+0.117*Leverage+Ɛ

T test -0.599 4.366 3.338 3.301

Sig 0.561 0.000 0.001 0.002

F test 38.091 Sig. 0.000

R Square 54.3%

حيث:

MTB	مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية (المتغير التابع)
Cmeetings	دورية إجتماعات لجنة المراجعة
Cexperience	خبرة لجنة المراجعة
Leverage	الرافعة المالية
Ɛ	الخطأ العشوائي

ومن النموذج يتضح ما يلي:

– زيادة دورية إجتماع لجنة المراجعة (Cmeetings) بإجتماع واحد يؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بقيمة ٠.١٣٧.

– زيادة خبرة لجنة المراجعة (Cmeetings) بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بقيمة ٠.٧٢٧.

إختبار صلاحية النموذج

لإختبار صلاحية النموذج تم التأكد من بواقي النموذج Residual تتبع التوزيع الطبيعي، كما تم التأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة للنموذج، وقد جاءت النتائج كما يلي:

- **اختبار تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي**

لاختبار مدى صلاحية نموذج الدراسة تم استخدام اختبار(Kolmogorov-Smirnov) للتأكد من أن نمط توزيع البواقيResidual هو التوزيع الطبيعي كما يتضح من الشكل البياني التالي:

شكل رقم (٢) اختبار التوزيع الطبيعي

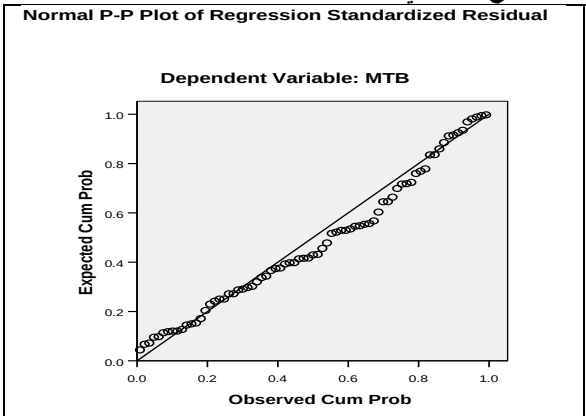

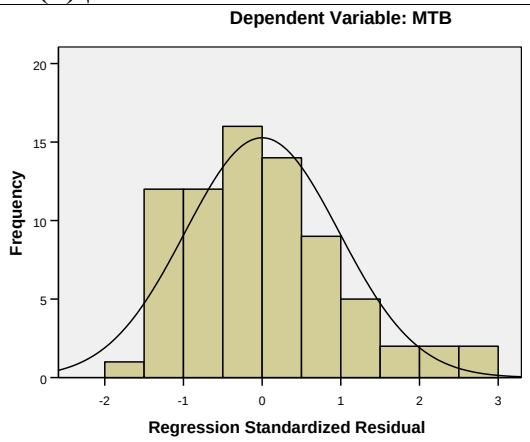

Kolmogorov-Smirnov Z	٠.٩٦٤
(Asymp. Sig. (2-tailed	٠.٣٣

يتضح أن قيمة كولمجروف سميرنوف = ٠.٩٦٤، بمستوى معنوية ٠.٣٣ مما يدل على أن البواقي لا تختلف معنوياً عن التوزيع الطبيعي، كما يتضح أيضاً من شكل الهستوجرام، وشكل Normal P–P أن البواقي تتوزع طبقاً للتوزيع الطبيعي.

- **إختبار علاقة التداخل الخطي Multicollinearity**

إن قوة النموذج تعتمد أساساً على فرضية إستقلال المتغيرات المفسرة (Predictors) وتشتمل على المتغيرات المستقلة (Independents) والرقابية (Controls) وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج حينئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتبارهُ جيداً لتقدير المعلمات، ولتحقيق ذلك يتم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة والضابطة، ومن ثم يتم إيجاد معامل Variance Inflation Factor (VIF) إذ يعد ذلك الإختبار مقياساً لتأثير الإرتباط بين المتغيرات المفسرة، ويرى الإحصائيون أن الحصول على قيمة (VIF) أعلى من ٥ يشير إلى وجود مشكلة التداخل الخطي (Multicollinearity) للمتغير محل الدراسة، وجدير بالذكر أن أسلوب الإنحدار المتدرج Stepwise Regression يقوم بتلافي تلك المشكلة، والجدول التالي يوضح قيمة (VIF) لكافة المتغيرات المفسرة.

جدول رقم (٥)اختبار التداخل الخطي باستخدام Collinearity Diagnostics

المتغيرات	Tolerance	VIF
Cmeetings	٠.٦٦٩	١.٤٩٤
Cexperience	٠.٦٧٨	١.٤٧٤
Leverage	٠.٩٧٩	١.٠٢٢

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المفسرة أقل من ٥، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي.

خامساً: استخدام تحليل الإنحدار اللوجستي الثنائي Binary Logistic Regression

وبتحويل المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية MTB" إلى متغير ثنائي Binary حيث أنه في حالة وجود تحفظ محاسبي تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لها أكبر من (واحد)، و يرجع ذلك لتقييم الأصول بأقل من قيمتها أو عدم الإعتراف ببعض عناصر الأصول نتيجة لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة، ويأخذ المتغير في هذه الحالة القيمة (واحد)، أما في حالة عدم وجود تحفظ محاسبي تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمته الدفترية أقل من أو تساوي (واحد) ويأخذ المتغير في هذه الحالة القيمة (صفر)، حيث ترجع جميع التغيرات في القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى تغيرات في القيمة الدفترية، ومن ثم فان إرتفاع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة يدل على زيادة مسنوى التحفظ المحاسبي، ولما كان المتغير التابع Binary يأخذ أحد قيمتين (الصفر) أو(الواحد) فإن التحليل المناسب في هذه الحالة هو الإنحدار اللوجستي، ويستخدم اسلوب الإنحدار اللوجستي المتدرج بهدف اختيار أهم المتغيرات المفسرة كعلاج تعدد العلاقات الخطية Multicollineariy، ويمكن تطبيق هذا الأسلوب بطريقتين:

١- **طريقة الاختيار الأمامي Forward Selection**: وطبقاً لهذه الطريقة يفترض بدء التحليل بعدم وجود متغيرات مستقلة، ثم يتم إدخال المتغيرات المعنوية بشكل متتابع واحد تلو الآخر في ضوء معايير الإختيار، حتى نصل إلى مرحلة تصبح فيها عملية إدخال أي متغير جديد غير ذات أثر .

٢- **طريقة الارتداد العكسي Backward Elimination**: وهى تفترض وجود جميع المتغيرات في النموذج في بداية التحليل، ثم يتم إخراج المتغيرات غير المعنوية واحداً تلو الآخر في ضوء معايير الانتقاء.

ويؤدى اتباع أي من الطريقتين إلى التوصل إلى نفس النتائج، وقد إعتمد الباحث في الدراسة التطبيقية على طريقة الاختيار الأمامي، وقد أسفرت النتائج عن إختيار أكثر المتغيرات تأثيراً على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وبعد تقدير معلمات النموذج ظهرت النتائج التالية :

جدول رقم (٦): يوضح المعلمات المقدرة والخطأ المعياري واختبار" Wald" طبقاً لنموذج الإنحدار اللوجستي المتدرج

المتغير التابع الثنائي (مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية MTB_2)				
المتغيرات المفسرة	المعاملات المقدرة B	الخطأ المعياري S.E.	اختبار Wald	المعنوية Sig.
Cindependence إستقلالية لجنة المراجعة	٤٧.٤٢٧	٢٥.٥٨٥	٣.٦٣٦	٠.٠٤٤
Cmeetings دورية إجتماعات لجنة المراجعة	٢١.٩٢٧	١١.٣٦٤	٣.٥١١	٠.٠٤١
Fsize حجم المنشأة	١١.٠٦٦	٦.٧٧٥	٢.٩٦٨	٠.٠٤٤

Leverage الرافعة المالية	٣.٧٤٠-	٢.٢١٤	٢.٨٥٥	٠.٠٤٣
Constant الثابت	٢٢٤.٢٧٧-	٤٦.٠٥٥	٢.٠١١	٠.٠٧٧

يتضح من الجدول السابق في ضوء إختبار "Wald" أن أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية MTB"، هي : "إستقلالية لجنة المراجعة CIntendance)" ، "دورية إجتماعات لجنة المراجعة Cmeetings"، "حجم الشركةFszie" ، و"الرافعة المالية Leverage" ، حيث أنه من المعروف أنه كلما زادت قيمة اختبار "Wald" دل ذلك على أهمية المتغير.

كما تفيد المعاملات المقدرة في تقدير احتمال انتماء أي مشاهدة جديدة إلى مجتمع الشركات المتحفظة مالياً P(MTB=1/X) أو إلى مجتمع الشركات غير المتحفظة مالياً P(MTB=0/X) ، ومن ثم فإن احتمال انتماء أية مشاهدة إلى مجتمع الشركات المتحفظة يكون :

$$P(MTB=1/X) = \frac{1}{1+\exp(z)}$$

حيث :

$$Z = -224.277 + 47.427*Cindependence + 21.927 - Cmeetings + 11.066*Fsize - 3.74*Leverage + \varepsilon$$

ويكون احتمال انتماء المشاهدة إلى مجتمع الشركات غير المتحفظة هو :

$$P(MTB=0/X) = 1 - P(MTB=1/X)$$

وبعد الحصول على دالة الإنحدار اللوجستي يتم إعادة تصنيف المشاهدات، والجدول التالي يوضح نتائج تصنيف المشاهدات وفقاً لما جاء في مصفوفة التصنيف.

جدول رقم (٧): مصفوفة تصنيف المشاهدات طبقاً لنموذج الإنحدار اللوجستي المتدرج

نوع المشاهدة	عدد المشاهدات	التصنيف المتوقع		نسبة التصنيف الصحيح	نسبة التصنيف الخطأ
		Y0	Y1		
(MTB=0) غير المتحفظة	٣٥	٣٥	٠	%١٠٠	%٠
(MTB=1) المتحفظة	٤٠	٢	٣٨	%٩٥	%٥
إجمالي	٧٥			%٩٧.٣	%٢.٧

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :

– عدد المشاهدات التي تم تصنيفها على أنها غير متحفظة ٣٥ شركة بنسبة ٤٧.٧% من إجمالي عينة البحث، بينما عدد المشاهدات التي تم تصنيفها على أنها متحفظة ٤٠ مشاهدة بنسبة ٥٣.٣% من إجمالي عينة البحث.

- تم تصنيف كل المشاهدات غير المتحفظة بطريقة سليمة.
- تم تصنيف ٣٨ مشاهدة متحفظة بطريقة سليمة، وهى تمثل نسبة ٩٥% من إجمالي عدد المشاهدات المتحفظة P(1/1)، على حين تم تصنيف مشاهدتين اثنتين في مجموعة المشاهدات غير المتحفظة بطريقة خاطئة، وهى تمثل نسبة ٥% من مجموعة المشاهدات المتحفظة.

- بلغت نسبة التصنيف الصحيح المتوقع للنموذج ككل ٩٧.٣% وهى تمثل القوة التصنيفية الكلية لنموذج التحليل اللوجستي .

سادساً :اختبار T" test" لعينيتين مستقلتين:

بإجراء اختبار T" test" لإختبار فروق بين مجتمعي الشركات المتحفظة وغير المتحفظة، جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٨): اختبار T" "للفروق بين مجتمعي الدراسة

المتغير	شركات متحفظة		شركات غير متحفظة		T Test	المعنوية Sig.
	وسط حسابي	إنحراف معياري	وسط حسابي	إنحراف معياري		
Cindependenc إستقلالية لجنة المراجعة	٠.٩٨٢	٠.٠٤٢	٠.٧٥٤	٠.١٩٢	٦.٩١٨-	٠.٠٠٠
Cexperience خبرة لجنة المراجعة	٠.٧٣٣	٠.١٨٩	٠.٤١٣	٠.٢٣٦	٦.٥٠٨-	٠.٠٠٠
Csize حجم لجنة المراجعة	٣.٤٥٠	٠.٧١٤	٣.٠٠٠	٠.٥٤٢	٣.٠٩٤-	٠.٠٠٣
Cmeetimgs إجتماعات لجنة المراجعة	٦.٥٧٥	١.٥٠٠	٣.٦٨٦	٠.٥٣٠	١١.٣٩٦-	٠.٠٠٠
Fsize حجم المنشأة	٨.٣٦٥	٠.٥٣٩	٨.٦١٤	٠.٦٥٩	١.٧١٨	٠.٠٩٠
Cintensive كثافة رأس المال	٠.٢٤٢	٠.٢٦١	٠.٣٤٢	٠.٣٧٠	١.٣٧٣	٠.١٧٤
Leverage الرافعة المالية	٠.٧٤٥	١.٥٤١	٠٦٩٦	١.١٢٤	٠.١٥٥-	٠.٨٧٧

يتضح من الجدول ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات المتحفظة والشركات غير المتحفظة في المتغيرات: "إستقلالية لجنة المراجعة Cindependence" و "خبرة لجنة المراجعة Cexperience"، "حجم لجنة المراجعة Csize"، "إجتماعات لجنة المراجعة Cmeetings"، حيث كان مستوى المعنوية لإختبار "T" أقل من ٠.٠٥، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح الشركات المتحفظة، حيث كان الوسط الحسابي لهذه المتغيرات أعلى من الشركات غير المتحفظة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات المتحفظة والشركات غير المتحفظة في المتغيرات: "حجم الشركةFsize"، "كثافة رأس المال Cintensive"، "الرافعة المالية Leverage" حيث كان مستوى المعنوية لإختبار "T" أعلى من ٠.٠٥.

سابعاً: إختبار "كا٢" Chi square test : لتوزيع الشركات المتحفظة وغير المتحفظة من حيث حجم مكتب المراجعة Audtsize

لإختبار وجود فروق بين الشركات المتحفظة من حيث "حجم مكتب المراجعة Audtsize"، وهو متغير وهمي، لذا فإن الإختبار المناسب في هذه الحالة Chi square، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٩) توزيع الشركات المتحفظة وغير المتحفظة من حيث حجم مكتب المراجعة Audtsize

التحفظ / مكتب المراجعة	شركات متحفظة		شركات غير متحفظة		الإجمالي		كا٢	مستوى المعنوية
	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %		
مكتب Big 4	٩	٢٢.٥	٩	٢٥.٧	١٨	٢٤	٠.١٠٦	٠.٧٤٥
مكتب غير Big4	٣١	٧٧.٥	٣٦	٧٤.٣	٦٧	٧٦		
الإجمالي	٤٠	١٠٠		١٠٠	٧٥	١٠٠		

يتضح من الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات المتحفظة ، والشركات غير المتحفظة، حيث بلغت قيمة " كا٢" = ٠.١٠٦ بمستوى معنوية ٠.٧٤٥ مما يدل على عدم معنوية الفروق، حيث أن نسبة ٢٢.٥% من الشركات المتحفظة يُرَاجع حساباتها أحد مكاتب المراجعة من الـBig4، أما الشركات غير المتحفظة فنسبة ٢٥.٧% يُرَاجع حساباتها أحد مكاتب المراجعة من الـBig4،، ويؤكد تقارب النسب عدم وجود فروق ذات معنوية بين التحفظ المحاسبي وعدم التحفظ المحاسبي من حيث حجم مكتب المراجعة.

نتائج الدراسة التطبيقية

بعد إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية توصل الباحث للنتائج التالية:

- بتحليل نماذج الإنحدار الخطي البسيط Simple Regression وذلك لإختبار فروض الدراسة، وجدت علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية" وكلٍ من المتغيرات التالية:

✓ "إستقلالية لجنة المراجعة CIntendance" حيث بلغ معامل الإرتباط ٠.٥٢، وأخذت معادلة الإنحدار الشكل التالي:

MTB =-0.406 + 1.762*Cindependence+ e

مما أدى إلى قبول الفرض الأول والذي ينص على"توجد علاقة إرتباط معنوية بين إستقلالية لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية".

ويُمكن إرجاع هذا إلى أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة يعد مؤشراً على تأثير اللجنة في تحسين بيئة ،وممارسة دور رقابي فعال في الحد من السلوك الانتهازي لإدارة الشركة.

✓ "خبرة لجنة المراجعة Cexperience" حيث بلغ معامل الإرتباط ٠.٥٦، وأخذت معادلة الإنحدار الشكل التالي:

MTB =0.402 + 1.25*Cexperience+ e

مما أدى إلى قبول الفرض الثاني والذي ينص على:"توجد علاقة إرتباط معنوية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية"

ويُمكن إرجاع ذلك إلى أن توافر الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة يزيد من فعالية دور اللجنة ويدعم استقلال كل من المراجع الداخلي والخارجي.

- ✓ "دورية إجتماعات لجنة المراجعة Cmeetings" حيث بلغ معامل الإرتباط ٠.٦٤، وأخذت معادلة الإنحدار الشكل التالي:

MTB =0.061 + 0.206*Cmeetings+ e

مما أدى إلى قبول الفرض الرابع والذي ينص على :"توجد علاقة إرتباط معنوية بين عدد الإجتماعات الدورية للجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية"

ويُمكن إرجاع ذلك إلى أن عدد مرات إجتماع لجنة المراجعة يعتبر اداه مهمة للتحقق من ان أعضاء اللجنة ينجزون المهام الموكل لهم بفعالية .

- لم تثبت معنوية علاقة الإرتباط بين المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية" و"حجم لجنة المراجعة Csize"

مما أدى إلى رفض الفرض الثالث والذي ينص على :"توجد علاقة إرتباط معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية".

ويُمكن إرجاع هذا الى قلة عدد أعضاء لجان المراجعة لعينة الدراسة حيث لم يزد عدد أعضاء معظم لجان المراجعة لعينة الدراسة عن ثلاثة أعضاء

- نظراً للإرتباط بين المتغيرات المفسرة (المستقلة والرقابية) وبعضها البعض تم التوصل لنموذج انحدار متدرج Stepwise Regression يوضح العلاقة بين المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية MTB"، واتضح أن المتغيرات المؤثرة في هذا المتغير هي: "خبرة لجنة المراجعة Cexperience"، و "دورية إجتماعات لجنة المراجعة Cmeetings"، و "الرافعة المالية Leverage"، كما ثبت التأثير الإيجابي لتلك المتغيرات، وقد أخذت معادلة الإنحدار الشكل التالي:

MTB = -0.088 + 0.137*Cmeetings+0.727*Cexperience+0.117*Leverage+Ɛ

وقد تأكدت معنوية النموذج ومعنوية المعاملات المقدرة، وإجتاز النموذج إختبارات: التوزيع الطبيعي للبواقي، تداخل العلاقات الخطية Multicollinearity، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج ٥٤.٣%.

- وبتحويل المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية MTB" إلى متغير ثنائي Binary حيث أنه في حالة وجود تحفظ محاسبي تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لها أكبر من (واحد)، و يرجع ذلك لتقييم الأصول بأقل من قيمتها أو عدم الاعتراف ببعض عناصر الأصول نتيجة لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة، ويأخذ المتغير في هذه الحالة القيمة (واحد)، أما في حالة عدم وجود تحفظ محاسبي تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمته الدفترية أقل من أو تساوي (واحد) ويأخذ المتغير في هذه الحالة القيمة (صفر)، حيث ترجع جميع التغيرات في القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى تغيرات في القيمة الدفترية، ومن ثم فان ارتفاع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة يدل على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.
- بعد تحويل المتغير التابع "مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية MTB" إلى متغير ثنائي تم بناء نموذج انحدار لوجستي Binary Logistic Regression باستخدام طريقة الاختيار الأمامي Forward

Selection ، وكانت المتغيرات "إستقلالية لجنة المراجعة Cindendance"، "دورية إجتماعات لجنة المراجعة Cmeetings"، "حجم الشركةFsize" ذات تأثير إيجابي، وقد ثبتت معنوية النموذج وبلغت القدرة التصنيفية له ٩٧.٣% وهي قدرة تصنيفية عالية.

- بدراسة الفروق بين مجموعتي الدراسة (شركات متحفظة وشركات غير متحفظة) وجدت فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات المتحفظة والشركات غير المتحفظة في المتغيرات: "إستقلالية لجنة المراجعة Cindependence" و "خبرة لجنة المراجعة Cexperience"، "حجم لجنة المراجعة Csize"، "إجتماعات لجنة المراجعة Cmeetings"، حيث كان مستوى المعنوية لإختبار "T" أقل من ٠.٠٥، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح الشركات المتحفظة، حيث كان الوسط الحسابي لهذه المتغيرات أعلى من الشركات غير المتحفظة، بينما لم توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات المتحفظة والشركات غير المتحفظة في المتغيرات: "حجم الشركةFsize"، "كثافة رأس المال Cintensive"، "الرافعة المالية Leverage" حيث كان مستوى المعنوية لإختبار " T" أعلى من ٠.٠٥.
- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات ذات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، والشركات غير ذات التحفظ المحاسبي من حيث حجم مكتب المراجعة وفقاً لإختبار " كا٢".

المحور الخامس : النتائج والتوصيات

النتائج

في ضوء الربط المنهجي للمشكلة البحثية بنتائج الدراسة التطبيقية أمكن التوصل الي ما يلي:

- وجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين إستقلالية لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.
- وجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.
- وجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين عدد الإجتماعات الدورية للجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.
- لم يثبت وجود علاقة إرتباط بين حجم لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية
- وجود علاقة تأثير معنوية بين نسبة المديونية مُعَبراً عنها بالرافعة المالية وبين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية
- لم يثبت وجود علاقة تأثير معنوية بين مستوى التحفظ بالتقارير المالية وبين كل من حجم الشركة ، كثافة رأس المال ،وحجم مكتب المراجعة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي كشف عنها هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- قيام هيئة الرقابة المالية بإصدار التعليمات التي من شأنها إلزام الشركات المدرج أوراقها بسوق الاوراق

المالية المصرية بمستويات أعلى من التحفظ المحاسبي لزيادة مصداقية التقارير المالية وترشيد قرارات الإستثمار.

- قيام هيئة سوق المال المصرية بتطوير مقياس مناسب للتحفظ المحاسبي وجعل الالتزام بمستوى معين للتحفظ المحاسبي احد شروط ادراج الاوراق المالية للشركة بسوق الاوراق المالية المصرية.
- قيام مراجع الحسابات بالتأكد من التزام ادارة الشركة محل المراجعة باتباع السياسات المحاسبية المتحفظة ،مع ضرورة ان يتضمن تقريرهُ مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركة .
- الاهتمام بتشكيل لجان المراجعة من أعضاء مستقلين تماماً عن ادارة الشركة ،حيث يؤثر هذا الاستقلال على ممارسة اللجنة لاختصاصاتها بعيداً عن اي ضغوط من جانب الادارة الامر الذي يحد من اي ممارسات قد تؤدي الي تعظيم منافع الادارة من خلال اختيار السياسات المحاسبية .
- ضرورة توافر الخبرة المالية او المحاسبية في أعضاء لجان المراجعة بالقدر الذي يمكنهم من فهم الامور المحاسبية ،المراجعية ، والمالية ، بالإضافة القدرة على متابعة نظم الرقابة الداخلية وتقييم مدى الالتزام بإجراءات هذه النظم ، لتأثير هذا على اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة.
- نظراً لأهمية الإجتماعات الدورية للجنة المراجعة في تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي فانهُ يتعين الاهتمام بانتظام تلك الإجتماعات والاعداد الجيد لها.

المراجع

١- باللغة العربية

- أبو الخير ، مدثر طه (٢٠٠٨)" المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية " ، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة جامعة- طنطا*** ، العدد الأول ، ص ص : ١ -٥٧
- أبو جبل ، نجوى محمود أحمد ، (٢٠٠٨)، " إطار مقترح لتحسين استخدام آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية – دراسة نظرية وميدانية " ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا
- أبو ميالة، سهيل،(٢٠٠٧)،"العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان التدقيق، دراسة تطبيقية على شركات القطاع المالي ببورصة عمان"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،
- الجندي ، تامر يوسف عبد العزيز علي ،(٢٠٠٩) ، " تقييم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات (دراسة نظرية ميدانية) " ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .
- الذنيبات، علي، (٢٠١٠)"**تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين. المحلية: نظرية وتطبيق**"، الطبعة الثالثة، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- السقا ،السيد اجمد ، (١٩٩٥)"إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فاعلية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية"، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا*** ، العدد الثاني، ص٢٥- ٤٥
- السهلي، محمد بن سلطان القباني، (٢٠٠٩ م)،" التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، ***المجلة العربية للعلوم الإدارية ، جامعة- الكويت***، ،العدد الأول، ص ص ٧-٢٥
- السهلي، محمد بن سلطان القباني، (٢٠١٠ م)،" آلية عمل لجان المراجعة في الشركات السعودية، دراسة ميدانية"، ***مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة***- العدد السادس والسبعون، ص ص ٧٤٣- ٧٦٥
- الشمري، عيد بن حامد، (٢٠١٠ م)، "دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية"، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، ص ص١- ٢٤
- الشمرى، نورة محمد عبد الله،(٢٠١١) ،"تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية" ،***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،كلية التجارة ،جامعة حلوان*** ،العدد الثاني ،الجزء الثاني، ابريل ،ص ص ١٦- ٢٧
- العبسي ، فكري أحمد عبد الملك ،(٢٠١٠)، " متطلبات تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية – دراسة نظرية تطبيقية " ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط.
- العزايزة، ممدوح محمد،(٢٠٠٩) "مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الغرباوي ، عادل حسن علي عبد الفتاح ،(٢٠٠١)، " دراسة استطلاعية لمدى إمكانية تطبيق لجان المراجعة " ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .
- القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، (٢٠٠٤)، **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة دمشق.
- حسوبة ،كريم منصور على،(٢٠١٠)، "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في مستوى الخبرة المالية للجان المراجعة في اطار حوكمة الشركات :دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة** ،كلية التجارة ،جامعة القاهرة.
- حماد، طارق عبد العال،(٢٠٠٥)، "**حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب)تطبيقات الحوكمة في المصارف**"، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حمدان،علام محمد موسى(٢٠١٢)،"العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية :دليل من الاردن"، ***المجلة الاردنية في ادارة الاعمال*** ،المجلد ٨،العدد ١. ص ص ٢٢-٤١

- خلاط .صالح ميلود &مصلي عبد الحكيم محمد(٢٠١٤) –دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية – ***المجلة الجامعة – جامعة الزاوية*** – العدد السادس عشر– المجلد الأول– فبراير– ص ص ١٥٤ –١٨٨.
- خليل، محمد احمد ابراهيم (٢٠٠٦)،"تطوير أداء لجان المراجعة وأثره على عملية المراجعة في شركات المساهمة المصرية" ،***مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،كلية التجارة ،جامعة بنها*** ،العدد الأول ،ص ص ١٥٠– ١٧٤ .
- دحدوح، حسين أحمد،(٢٠٠٨) "دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية ، وفعاليتها في الشركات"، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، المجلد ٢٤. العدد الأول،
- راجحة ، خالد صبحى ،(٢٠١٠)، أثر هيكل الملكية والملكية العائلية على أداء المصارف الأردنية ، ***مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين– كلية التجارة جامعة القاهرة*** ، العدد السابع والسبعون ، ص ص ٣٦١ –٣٨٧ .
- سامي ،مجدي محمد ، (٢٠٠٩) " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية "، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*** – جامعة الإسكندرية ، العدد ٢المجلد) ٤٦ يوليو .
- سلطان، عطية صلاح،(٢٠٠٥)،"دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار الشركة" ورقة عمل قدمت للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، في مصر ، في الفترة من ٢٤– ٢٠٠٥/٩/٢٨.
- سليمان، محمد مصطفى، (٢٠٠٦)"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة . مقارنة**"، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- سمرة، ياسر محمد السيد عبد العزيز ،(٢٠١٠)، تقييم جودة لجان المراجعة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية ،***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،جامعة عين شمس*** ،العدد الرابع اكتوبر ،الجزء الثاني
- شاهين، محمد أحمد، (٢٠١١ م)،" دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس***، العدد الرابع – المجلد الثاني أكتوبر، ص ص ٤٢٣ –٤٧٨
- شتيوي، أيمن أحمد.،(٢٠١٠)،" تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية"، ***الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة***، مجلد ٥٠ ، عدد ٤، ص ص: ٥٧٧ ٦٢٢

- صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٠ م)، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية فى بيئة الأعمال المصرية"، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة جامعة طنطا***، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص ٣٨١ –٤٣٢
- صبيحي محمد حسني عبدالجليل ، (١٩٩٥)"استخدام لجان المراجعة بالشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية– دراسة تحليلية ميدانية"، ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة – بنها –جامعة الزقازيق***، العدد الأول، ، ص ص ١١٨ – ١٣٩
- عبد الرحمن ، سوزان جمال الدين ،(٢٠٠٤)، " مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك علي فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية " ، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة*** ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الرابع ، صـ . صـ . ١٠١ – ١٢٦
- عبيد، إبراهيم السيد،(٢٠١٠)،" دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة"، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود. كلية إدارة الأعمال.
- عبيد، إبراهيم السيد، (٢٠١٠ م)،" دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ في القوائم المالية المنشورة دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية"، الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية ، كلية إدارة الأعمال –جامعة الملك سعود، مايو ، ص ص ١ –٣٧
- عفيفي ،هلال عبد الفتاح ،(٢٠١١ م)، "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح –دراسة اختبارية في البيئة المصرية " ،***المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة جامعة طنطا*** ،العدد الأول ، ص ص ١٦٠– ١٧٠
- علي، عبد الوهاب وشحاته شحاته،(٢٠٠٣) "**دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات**" ، الإسكندرية: الدار الجامعية،
- كساب، ياسر السيد، (٢٠١١ م)، "العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية"، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة– جامعة طنطا*** – العدد، (٢) ، ص ص ٢٩٨–٣٤٠
- متولي، سامي وهبة،١٩٩٢ "لجنة المراجعة ودورها في زيادة فاعلية عمل المراجعين ودعم إستقلالهم" ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس***، العدد. الثاني،
- مشتهى، صبري ماهر صبري،(٢٠٠٨)"تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان"، **رسالة دكتوراه**

غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية . العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- هاشم، محمد صالح، (٢٠١٠ م)، "الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة ببيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حوكمة الشركات المصرية"، ***مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة***، – العدد السادس والسبعون، ص ص ٣٥٨-٢٨٧
- هلال ،احمد كمال بيومي(٢٠١٠)، "أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح ،دراسة ميدانية" ،**رسالة ماجستير غير منشورة** ،كلية التجارة ،جامعة القاهرة.
- وديع، هدير محمد نبيل(٢٠١٠)، تقييم دور لجان المراجعة في تطبيق قواعد حوكمة الشركات ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ،كلية العلوم الادارية ،اكاديمية السادات للعلوم الادارية .
- ياسين، محمد،(٢٠٠٨) ،" قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
- يوسف ، على ،(٢٠١٢ م)،" أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية "– دراسة تطبيقية ، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد*** (٢٨)، العدد الأول ، ص ص ٢٣٥ –٢٦٤

٢– باللغة الاجنبية

-Abor, J, A and Biekpe , N., ,(2007),"Corporate Governance ,Ownership Structure and Performance of SMES in Ghana: Implications For Financing Opportunities, Corporate Governance" , ***South African Journal of Economics***, Vol. 74 Issue 4, pp 288-300.

-Ahmed, A. & Duellman, S. (2007),"Accounting Conservatism and Board of Directors Characteristics:An Empirical Analysis", ***Journal of Accounting and Economics,*** Vol. 43,Issue1,PP 411-437.

- Al-Fayoumi , N.et al.(2010),"Ownership Structure and Earnings Management in Emerging Markets: The Case of Jordan" , ***International Research Journal of Financial and Economics*** , 38(1) ,pp: 28-47.

- Andrew, R. Goddard and Carol, Masters.(2000)"Audit Committee, Cadbury Code and Audit Fees: An Empirical Analysis of UK Companies". ***Managerial Auditing Journal,*** Vol. 15, No.7, pp: 358-371

- Arens, Alvin A, and Elder, Randal J,and Mark S, Beasley,(2010) "**Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**",10th ed,

-Artiach, T., and P. Clarkson, (2013)," Conservatism, disclosure and cost of equity capital", **Australian Journal of Management**, Availableat:http ://ssrn. com/abstract-1673516. 6- Ball, R., A. Robin and G. Sadka.

-Ball, R and Shivakumar , L, (2005)", Earnings Quality In UK Private Firms:

Comparative Loss Recognition Timelines", ***Journal of Accounting and Economics,*** 3(9),: pp :83- 128.
- Ball , R ; Robin , A and Sadka , G.,(2008)," Is Financial Reporting Shaped by Equity Market or by Debt Market ? An International Study of Timeliness and Conservatism " , ***Review of Accounting Studies*** , vol.13, pp.168-206 .
- Basu, S. (1997), "The conservatism principle and the asymmetric timelines of earnings" ***journal of accounting and economics***, Vol. 24, PP. 30- 37.
- Beaver ,W ., and Ryan ,S .,(2000) ,"Biases and Lags in Book Value and Their Effects on The Ability of The Book –to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity ",***Journal of Accounting Research*** , .38,(1): 127-148.
-Beja , A and Weiss , D , 2006 " Some Informational Aspects of Conservatism " , ***European Accounting Review*** , vol.15 , pp.585-613
-Braiotta Jr. , L. , (2004) , " ***The Audit Committee Handbook "*** , FOURTH EDITION , School of Management , State University of New York at Binghamton-
-Cadbury Committee, (1992)"The Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance: Report of the Financial Aspects of Corporate Governance" , Gee Publication, London,. Available at: http:// www. ecgn. org/docs /codes /cadbury.pdf.
-Carcello, J. Hollingsworth, C. and Neal T. (2006) ,"Audit Committee Financial Experts: A Closer Examination Using Firm Designations." ***Accounting Horizons*** 20(4),pp: 35-55.
-Carcello, J., D. Hermanson, T. Neal and R. Riley Jr. (2002), "Board Characteristics and Audit Fees", ***Contemporary Accounting Research,*** 9, (3),pp: 365–384.
- Carcello, J.V. and Neal, T.L. , (2000)," Audit Committee Composition and Auditor Reporting", ***The Accounting Review***. Vol. 75, No. 4, pp:453-467
-Carcello, J. V. and T. L. Neal , (2003.)"Audit Committee Characteristics and Auditor Dismissals Following New Going – Concern Reports" ***The Accounting Review*** , Vol . 78 ,
- Caskey , J. , Nagar , V. and Petacchi , P. ,(2008) , " Reporting Bias with an Audit Committee " , Accounting Review, Forthcoming , December , P.P. 1 – 54 Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1323796 ,.
-Chau ,G., and S.,Gary (2010),Family Ownership, Board Independence and Voluntary Disclosure :Evidence From Hong Kong ,***Journal of International Accounting ,Auditing and Taxation***, 19,(2),pp:93-109
-Chen, C. and S. Zhu,(2013.)," Financial reporting quality, debt maturity, and the cost of debt: Evidence from China", **Emerging Markets Finance & Trade**, Sept.-Oct., 49(4),pp: 236-253.
-Choi , y ; O,Hanlon , J and Pope , (2006) " Conservative Accounting and Linear Information Valuation Models " , ***Contemporary Accounting Research*** vol.23 , pp.73-106 .
- Chung , H and Wynn , J(2008) " Managerial Legal Liability Coverage and Earnings Conservatism " , ***Journal of Accounting and Economics*** , vol.46 ,, pp.135-161.

-Collier, P.A,(1993) "Audit Committees in Major UK Companies" ,***Managerial Auditing Journal,*** Bradford: Vol, 8, Issue.3, pp: 25-30.
-Collier , Paul and Mahbub Zaman ,(2005.) "Convergence in European Corporate Governance :The Audit Committee Concept" , ***Corporate Governance :An international Review*** , Vol.13,Issue 6,pp 753–768.
-DeZoort, F.T., Hermanson, D. R. and Houston, R. W., (2003).,"Audit committee support for auditors: the effect of materiality justification and accounting precision." ***Journal of Accounting and Public Policy***. Vol. 22, pp:175-199
-Gigler, F., C. Kanodia, H. Sapra and R. Venugopalan.,(2009)," Accounting Conservatism and the efficiency of debt contracts", ***Journal of Accounting Research***, 47(3),pp: 767-797.
- Givoly ,D., and C. Hayn ,(2000),"The Changing Time-Series Properties of Earnings Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative" ?***Journal of Accounting and Economics*** , 29,(3): 287-320.
- Guay,W. and R.Verrecchia, (2007), Conservative Disclosure ,**Working Paper,** University of Pennsylvania.
- Hamdan, A., Abzakh, M., and Al-Ataibi, M. (2011). "Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements". ***International Business Research***, 4(3),pp: 18-29
-Ismail, H., Mohd. Iskandar, T., and Mohid Rahmat, M. ,(2008). Corporate reporting quality, audit committee and quality of audit, ***Malaysian Accounting Review***,Vol 7, No 1,PP: 21-42
- Garcia, Isabel -Jose V. Frias and Raquel Garcia, (2012), "Determining Factors of Audit Committee Attributes: Evidence From Spain", ***International Journal of Auditing,pp***:184-213.
- Jean J.Chen and Haitao ,(2012),"The Impact of The Governance Code on Earnings Management –Evidence From Chinese Listed Companies ", ***European Financial Management*** ,pp: 1-37.
-Keung, C., R. Ashok, and T. Daneil. (2007) "Sarbanes-Oxley: are audit committees up to the task?", ***Managerial Auditing , Bradford***, Vol. 22, Iss. 3; PP. 225- 270
- Klein, A. (2002). ,"Economic determinants of audit committee independence",. ***Accounting Review*** ,Vol. 77, No.2, P: 35-52 ,
- Krishnan , G. V. and Visvanathan , G. , 2007 (A) , " Do Auditors Price Audit Committee's Expertise ? The Case of Accounting vs. Non-Accounting Financial Experts " , ***School of Management, MSN 5F4 , George Mason University*** , July , pp: 1 – 41
-Kwon, S; Yin, Co and Han, J (2006) "The Effect of Differential Accounting Conservatism on The Over- Valuation of High- Tech Firms Relative To Low- Tech Firms", ***Review of Quantitative Finance and Accounting*** , 27,: 143- 173.
-La Fond, R. and Watts, R. 2008. The Information Role of Conservatism. ***The Accounting Review***, 83 (2),pp: 447-476.
- Lau, J., Sinnadurai, and S. Wright, (2009), "Corporate Governance and Chief Executive Offices Dismissal Following Poor Performance: ***Australian Evidence, Accounting and Finance,*** 49,pp: 161- 182.

- Larry, E.R, M. Frank, and E. L. Charles (2007). Internal control guidance: not just a small Matter. Journal of Accountancy; March; 203, 3; PP 46-50.
-Lee, J. ,(2011), The role of accounting conservatism in firm's financial decisions, available at: http://ssrn.com/abstract=1718494.
- Laux, C. and V. Laux, (2009), "Board Committees, CEO Compensation, and Earnings Management, ***The Accounting Review,*** 1, (12),pp: 1- 7
- Lobo, K. Parthasarathy , and K.Sivaramakrishnan ,(2008),Growth ,Managerial Reporting Behavior ,and Accounting Conservatism ,SSRN Work Paper, Available at: http://www.ssrn.com
- Mason , L(2004) " The Impact of Accounting Conservatism on the Magnitude of Differential Information Content of Cash Flows and Accruals " ,***Journal of Accounting , Auditing & Finance*** , vol.19 , pp. 249-261
- Mustafa , S. T. , Meier , H. H. , (2006), " Audit Committees and Misappropriation of Assets: Publicly Held Companies in the United States " , CAP Forum on Forensic Accounting in the Post-Enron World , ***Canadian Accounting Perspectives*** , (5) 2 , Autumn , PP: 307 – 333
- Qiang , X (2007)" The Effect of Contracting , Litigation , Regulation , and Tax Costs on Conditional and Nonconditional Conservatism : Cross – Sectional Evidence at Firm Level " , ***The Accounting Review*** , vol.82 , pp.759-796 .
- Rahimah M. yunos, Malcolm smith and zubaidah I.,(2010) "Accounting conservation and ownership concentration: evidence from Malaysia", ***Journal of Business and Policy research***, vol. 5, no.2, Dec. , pp: 1-15.
-Ramalingegowda, S. and Y. Yu.(2012),"Institutional ownership and conservatism", ***Journal of Accounting and Economics***, 53: 98-114.
- Sarbanes-Oxley Act,(2002), available at: http://sec.gov/about/laws/soa2002.
- Shroff, P.K., R. Venkataraman and S. Zhang,(2013), "The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings: An event-based approach." ***Contemporary Accounting Research*** 30 (1),pp: 215- 241.
- Stergios L. ,Panagiotis D. ,& Stephen Owusu –Ansah,(2013), "Corporate Governance and Accounting Conservatism: Evidence Form The Banking Industry" ,*Corporate Governance: An International Review* ,21,(3),pp:264-286.
- Tredway, J.C., Jr. (1987)" **Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting**" . Washington, D.C.,
-Turley , S. and M. Zaman,(2004)" Corporate Governance Effects of Audit Committee", ***Journal of Management & Governance***, vol . 8, PP 305 – 33
- Watts, R. (2003)" Conservatism in Accounting part I: Explanations and Implications", ***Accounting Horizons,*** Sept. 17(3),pp: 207-221.
-Wolnizer, p.W .(1995) ,"Are Audit Committee Red Herrings", Abacus, Vol.31,No.1,pp.45-66,.
-Xu, X., X. Wang and N. Han,(2012), Accounting conservatism, ultimate ownership and investment efficiency, ***China Finance Review International***, 2(1),pp: 53-77.
- Zhang , J (2008)" The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lenders and Borrowers " , ***Journal of Accounting and Economics*** ,vol.45 , pp.27-53 .